الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الجمهورية اللبنانية

وزارة التصميم العام

مصلحة الدراسات الاقتصادية

قضايا تطور الصناعة الوطنية في لبنان

(الجزء الاول)

اعداد :

الدكتور طلال الهبا

دكتوراه دولة في الاقتصاد

ـ ٢ شباط ١٩٧٤ ـ

الجمهورية اللبنانيـــــة
وزارة التصميم العـــام
مصلحة الدراسات الاقتصادية

قضايا تطور الصناعة الوطنية
في لبنـــان
(الجزء الاول)

اعـــداد :
الدكتور طـــلال البابـــا
دكتوراه دولة في الاقتصاد

ـ ٢ شباط ١٩٧٤ ـ

مدخـــــل

تنقسم هذه الدراسة الى جزئين : الجزء الاول ، ويتناول الفصلين الاول والثاني يمكن اعتباره مدخلا تاريخيا تحليليا لبنية لبنان الاقتصادية ومكان الصناعة وتفاعلها مـــــع القطاعات الاقتصادية المكوّنة لهذه البنية • ويتناول ايضا بالبحث عملية تطور الصناعـــــة اللبنانية في فترة ما بعد عام ١٩٤٣ حتى السنوات الاخيرة معتمدا الاحصاءات والمعطيـــات المتوفرة حول هذا الموضوع • من مختلف المصادر وكذلك القضايا التي عالجتها الصناعـــــة اللبنانية في المرحلة المذكورة لتطورها • اما الجزء الثاني من الدراسة فسيتناول آفاق وامكانيات تطور الصناعة الوطنية في لبنان آخذا بعين الاعتبار ومحللا أهم القضايا الملحة الراهنـــــة التي تعترض امام تطورها - داخليا وخارجيا ، ثم المقترحات العملية ، التي تساعد علـــــى انجاز العملية التطويرية للصناعة ، آملين ان تنبري مديرية الاحصاء المركزي التعداد الصناعي ، حتى تتمكن من الاستفادة من معطياته لوضع مقترحات وتوقعات تستند على اسس صحيحـــــة وتتجاوب مع الواقع الموضوعي لتطور الصناعة اللبنانية •

الفهـــــرس

مقدمـــــــة :

الفصل الاول : عملية تكوين بنية الاقتصاد اللبنانـــــي

١ ــ بعض خصائص البنية الاقتصادية للبنان

٢ ــ البنية الحالية للاقتصاد اللبناني

٣ ــ دور قطاع الخدمات في الاقتصاد اللبناني وتأثيره على تطور الصناعة

الفصل الثاني : الاوضاع الراهنة للصناعة اللبنانية

١ ــ تطور الصناعة بعد عام ١٩٤٣

٢ ــ هيكل الملكية الصناعية

٣ ــ الصناعات الصغيرة (الانتاج الصغير ــ الحرفـــي) ودورها في عملية التطور الصناعي

٤ ــ التوزيع الجغرافي للصناعة اللبنانية

٥ ــ الرأسمال الاجنبي في الصناعة اللبنانية

٦ ــ قضية التسويق الداخلي والخارجي للانتاج الصناعي

٧ ــ التطور الميداني للصناعة في السنوات الاخيرة

الفصل الثالث : امكانيات وآفاق تطور الصناعة الوطنية في لبنان

١ ــ حول طرق التطور الصناعي للبنان

٢ ــ قضية العلاقة بين القطاع العام والخاص

٣ ــ قضية مصادر التمويل الصناعي والتراكم الوطني

٤ ــ قضية تسويق الانتاج الصناعي

٥ ــ لبنان والسوق العربية المشتركة

الفصل الرابع : المقترحـــــات

الخاتمـــــة :

المراجـــــع :

مقدمـــة :

تطرح قضية التصنيع والتطور الصناعي في البلدان النامية كقضية اساسية في عملية بناء الاستقلال الاقتصادى . فالتصنيع يعتبر العامل الرئيسي للقضاء على التخلـــف الاقتصادى . فبدون بناء صناعة وطنية مستقلة تلعب الدور الاساسي في الاقتصاد الوطنـي ، وكذلك بدون استخدام الاساليب الحديثة في الصناعة اى منجزات الثورة التكنيكية العلمية ، لا يمكن لهذه البلدان ان تتغلب على التخلف الاقتصادى وان تسير في طريق التنميـــة العلمية . لان طبيعة علاقة التبعية الاقتصادية تتمثل بذاتها علاقة متجددة باستمـــرار اى ان الدورة الاقتصادية لهذه العلاقة في استمرار تجدد ، فالما لم يحدث اى تغيير في الاساليب التي تتمثل وراء نشوئها واستمراريتها ، لذلك فالقضاء على التخلف الاقتصادى وبالتالي الاجتماعي يقتضي بالضرورة قطع هذه العلاقة وبالتالي الاسباب الكامنة وراء تجديدها وهنا تبرز قضية التصنيع كحجر زاوية في عملية البناء الاقتصادى الذى بدونها لا يمكن انجازه .

ان كون هذه العملية اى عملية التصنيع ، تشكل حجر الزاوية في القضاء علـــى التخلف بشتى اشكاله . فانها تحوى بذاتها مشاكل كثيرة ومعقدة وتناقضات اساسيـــة تعكس مجمل التركيب الاجتماعي والاقتصادى المتخلف في البلدان النامية . ففي مجـــرى هذه العملية تبرز تناقضات عامة وخاصة . ومن هذه التناقضات يتطلب ان توضع قيـــد التنفيذ استراتيجية وتكتيك علميين للتطور الصناعي . ان هذه الستراتيجية وهذا التكتيك تحددهما المصالح العامة للاقتصاد الوطني . هذا المبدأ الاساسي الذى يجب ان تنطلق منه اية استراتيجية للتصنيع بشتى ابعادها واهدافها .

وهنا يبرز دور التخطيط العلمي كاساس في الستراتيجية والتكتيك العلمـــي للتطور الصناعي في البلدان النامية ، اذ بدون تخطيط شامل لا مكانيات التطور الصناعي في البلد ، اخذا بعين الاعتبار كل العوامل والعناصر المتطلبة للتصنيع من داخلية وخارجيـــة ،

لا يمكن تحقيق هذا الهدف الاساسي والملح لدفع الاقتصاد الوطني ، والصناعة بشكل خاص، وتطويره بخطى سريعة تقود نحو القضاء على التخلف الاقتصادى .

ان التجربة التاريخية تشهد بان القضاء على التخلف الاقتصادى التكنيكي يتطلب قبل كل شيء تنويع البنية الاقتصادية على اساس اغناء الاقتصاد بالتكنيك الحديث واستخدام الطرق والاساليب الحديثة في الانتاج " لان النظرة السليمة لسياسة التطور الاقتصادى يجب ان تبدأ في نظرية التصنيع ، عندما يقال : ان هذا البلد متخلف فذلك يعني قبل كل شيء الوزع المتخلف للصناعة (او التصنيع) " . والتصنيع هنا يشكل الاساس الجذرى في هذه العملية . لكن هذا الواقع لا ينفي واقعا آخر، وهو انه لغاية اليوم يجرى حوار واسع حول جوهر عملية التصنيع هذه . ففي البلدان المتطورة نسبيا ابتدأت عملية التصنيع من بناء صناعة ثقيلة . وهذا الواقع جعل البلدان بعد ذلك تتعلق في عملية التصنيع من مرحلتها الاولى ، اى بناء صناعة ثقيلة . وفي النتيجة تطور هذا المفهوم الى ان وصل في بعض البلدان بان التصنيع هو تطوير للصناعة القائمة في البلد . وفي السنوات الاخيرة وبالاخص بعد ان انتهت اعمال لجنة التطور الصناعي التابعة للامم المتحدة اخذت تظهر بشكل واسع في الادب الاقتصادى تلك الدراسة التي تؤكد بان تطور الصناعة التحويلية يشكل الطريق الى التصنيع . وفي المؤتمر الثالث للجنة المذكورة الذى انعقد في سنة ١٩٦٣ عولجت بشكل خاص قضية تحديد اصطلاح التصنيع . وقد اقترحت في هذا الاطار مفاهيم مختلفة . وبعد مناقشات طويلة اتفق على التحديد التالي :

" ان التصنيع هو عملية التطور الاقتصادى ، الذى في ظله تصبأ جملة الموارد الوطنية من اجل تطوير البنية الاقتصادية المتعددة الميادين والحديثة من حيث التكنيك . والتي تميز بالقطاع التحويلي الديناميكي ، هذا القطاع الذى يملك وينتج وسائل الانتاج والبضائع الاستهلاكية والذى يضمن وتائر عالية لنمو الاقتصاد ومنجزات التقدم الاقتصادى والاجتماعي

وفي الواقع فان تحديد مفهوم التصنيع قضية معقدة للغاية ، لان التصنيع قبل كل شيء عملية متعددة الجوانب وان اهدافه ليست واحدة في جميع البلدان وفي ظروف اجتماعية — اقتصادية وتاريخية مختلفة .

ان دراسة تاريخ هذه العملية يساعد على تحديد جوهر التصنيع . ففي انكلترا ، مثلا ، وهي اول من دخل عملية التصنيع ، تطورت اولا الصناعة الخفيفة وبالاخص صناعة النسيج . وفي مجرى تراكم رأس المال ونمو الطلب على الالات اخذت تظهر فروع اخرى ، من الصناعة الثقيلة . وبالذات في انكلترا نشأ هذا النموذج الكلاسيكي للتطور الصناعي الذي يبتدأ اولا بنمو الصناعة الخفيفة وبعدها يخلق ميادين للصناعة الثقيلة .

ان البلدان التي سارت في طريق التصنيع فيما بعد ، كان لها امكانية استخدام تجربة الاكتشافات العلمية التكنيكية للبلدان التي سبقتها . واولا انكلترا وبعدها البلدان الصناعية الاخرى . ان المانيا والولايات المتحدة الاميركية استطاعت ان تنتهي عملية التصنيع وعلى الاقل بعض مراحله ، مستخدمة انجازات انكلترا ، وهذا ما لعب دورا في بنية اقتصادها وبالاخص في السنوات الاولى للتصنيع دورا مهما في انها سبقت البلد الصناعي الاول .

في هذه الظروف التاريخية الجديدة المعاصرة الى جانب الانجازات الهائلة التي حققتها الثورة العلمية التقنية في العالم وفي شتى الميادين ، تختلف شروط عملية التصنيع ومراحل تنفيذها وابعادها عن الظروف التي كانت تسود انكلترا اول بلد انتهت التصنيع في العالم . وفي هذه الظروف المعاصرة تستطيع ويجب على البلدان النامية ان تستفيد من هذه الانجازات الضخمة التي ولدتها الثورة العلمية ـ التكنيكية مختصرة مراحل مهمة في هذه العملية الاساسية لبناء الاقتصاد الوطني . وبدون ذلك لا يمكنها انجاز التصنيع وتحقيق اهدافه .

ان مراعاة الشروط الاجتماعية والاقتصادية وكذلك الموارد الطبيعية في البلد المعني ، تشكل احدى الشروط الاساسية لنجاح عملية التصنيع .

وان ما يطبق في بلد معين لا يمكن تطبيقه في جميع البلدان لان لكل بلد ظروفه الخاصة وامكانياته المحددة سواء على الصعيد الداخلي ام على الصعيد الخارجي . مثلا لا يمكن بناء صناعة ثقيلة متعددة في بلد لا يملك الحديد والفحم وبقية المعادن اي المواد الاولية الاساسية المتطلبة الى جانب ثروة للقدرات الصناعية ذات الخبرة الفنية الضرورية . وخاصة اذا كان هذا البلد من حيث المساحة وعدد السكان صغيرا ، كلبنان مثلا .

من هنا فان عملية التطور الصناعي في لبنان يجب ان تاخذ بعين الاعتبار هذه العوامل وكذلك ظروفه الخاصة المميزة .

ان هذه الخطوط الرئيسية لاعداد استراتيجية التصنيع في البلدان النامية مرتبطة ارتباطا عميقا بالواقع العملي الموضوعي لهذه البلدان . وان دراسة امكانية التصنيع في كل بلد تتطلب منهجا علميا لتحليل البنية الاقتصادية الاجتماعية للبلد ومكان الصناعة في هذه البنية والدور الذي تقوم به في عملية الانتاج القومي . فبدون تحليل البنية الاقتصادية وعمليات التطور التاريخي التي ولدت هذه البنية لا يمكن فهم الواقع الموضوعي للصناعة الوطنية وبالتالي لا يمكن وضع استراتيجية علمية لتطورها .

انطلاقا من ذلك ومحاولة في الحفاظ على المنهج العلمي لهذه الدراسة ، هذا المنهج الذي تفرضه ، كذلك ، المهام العلمية الاساسية لوزارة التصميم العام سنبدأ بدراستنا هذه من تحليل لعملية تكوين بنية الاقتصاد اللبناني وبعض خصائصها وكذلك تفسير الدور المسيطر لقطاع الخدمات داخل هذه البنية وتاثيره على الصناعة الوطنية .

الفصل الاول : عملية تكوين بنية الاقتصاد اللبناني ٠

١ ـ بحث في البنية الاقتصادية للبنان

من المتفق عليه علميا والمثبت واقعيا ان الاقتصاد اللبناني ببنيته الحالية يتميز بسيطرة قطاع الخدمات على بقية القطاعات الاقتصادية وبالاخص على الصناعة والزراعة ٠ وهذا الاستنتاج المرتبط موضوعيا بالبنية الاقتصادية الحالية في لبنان له جذوره التاريخية والاجتماعية التي عاشها ليس لبنان فقط بل والمنطقة العربية عامة في فترة تاريخية معينة من تطورها الاجتماعي والاقتصادي ٠

هذه الفترة التاريخية التي تقع بين الحرب العالمية الاولى والثانية كانت بما شهدته من تغييرات اجتماعية واقتصادية ، محددة بالنسبة لتكريس تطور اتجاه الاقتصاد اللبناني ببنيته الحالية ٠ وان توجّه الاقتصاد اللبناني نحو تكريس هذه البنية ليس حدثا او ظاهرة طارئة ، بل ان هذا التوجه مرتبط بظروف موضوعية داخلية وخارجية ، مارست تاثيرا محددا في هذا الاتجاه فكانت هذه البنية الاقتصادية التي تشكل نتيجة حتمية لتطور هذه الظروف الموضوعية ٠ والسؤال الذي يطرح نفسه ، تلقائيا ، بعد هذا الاستنتاج هو : ما هي هذه الظروف الموضوعية الداخلية والخارجية ، التي حدّدت تطور الاقتصاد اللبناني في اتجاه وتاثير بنيته الحالية ؟

هذه الظروف بالطبع ، هي ظروفا خاصة مميزة للتركيب الاجتماعي ـ الاقتصادي في لبنان ، والكيف يمكننا تفسير ذلك الواقع وهو ان لبنان وحده بين مجموعة الدول العربية في المنطقة يتميز بمثل هذه البنية الاقتصادية ؟

ان البحث المعمق عن هذه الظروف المذكورة سيبعدنا ، بشكل او بآخر ، عن الموضوع المطروح للبحث ويوصلنا الى التوسع في التاريخية التي قد تكون هنا غير ملحة جدا لذلك سنختصر الناحية

هذه الظروف بتعداد بعضها ، وهي التالية :

اولا : التركيب الاجتماعي للبنان في تلك الفترة الزمنية مع بروز فئات اجتماعية تمارس عملا اقتصاديا معينا يساعد بحكم طبيعته ودوره على نشوء بذور هذه البنية الاقتصادية

ثانيا : السياسة الاقتصادية للدول الغربية في ذلك الوقت وارتباط هذه السياسة بازدهار التجارة الاوروبية ودور لبنان في تسويق بضائعها الى البلدان العربية وغيرها

ثالثا : الموقع الجغرافي للبنان الذى ساعد في تطوير هذا الاتجاه ، اى اتجاه تطور التجارة وبالتالي قطاع الخدمات .

رابعا : التحولات الاقتصادية وبروز النفط في المنطقة العربية

ان هذه العوامل وغيرها ساعدت على تطوير قطاع الخدمات وتكريس سيطرته على بقية القطاعات الاقتصادية ضمن البنية الاقتصادية للبنان . وبالرغم من بعض النهوض الذى شهدته الصناعة اللبنانية اثناء الحرب العالمية الثانية بسبب صعوبة المواصلات مع اوروبا والضرورة الملحة لتلبية حيوش الحلفاء والسوق المحلية ، بالرغم من ذلك راحت الخمسينيات لتفرض من جديد وبشكل ثابت وقوى سيطرة قطاع الخدمات الذى شهد نموا عاصفا في شتى فروعه (البنوك ـ التجارة الخربية والداخلية ، السياحة والفنادق والاصطياف ، الخ ..) وكذلك تدفق رؤوس الاموال العربية . كما وانه حصل تراجع في معدلات نمو القطاعات المنتجة (الزراعة والصناعة) هذا التراجع أثبت انه لا يمكن ان تتطور القطاعات المنتجة على اساس ظروف طارئة خارجية وبدون سياسة انمائية مدروسة لتطورها . وانه لا بد من تراجع هذه القطاعات في حال مرور هذه الظروف الطارئة التي ساعدت على تطورها لان التطور السليم يجب ان يعتمد على الطرق والاساليب العلمية ، التي تأخذ بعين الاعتبار كل الاحتمالات العملية الانمائية وتضع معدلات النمو على اساس المعطيات والامكانيات المتوفرة في مجال الانتاج (الذى يشمل كل عناصر الانتاج) ام في مجال التصدير والتسويق .

٢ — البنية المالية للاقتصاد اللبناني

ان دراسة البنية الاقتصادية للبنان تعطي المفتاح لفهم مجموعة القضايا المهمة لتطوره الاقتصادي والاجتماعي . ويتوقف على منهج دراسة البنية الاقتصادية ، علمية وتطور القضايا المطروحة لهذه البنية وبالتالي طرق التطور المتوجب اتباعها من اجل ضمان صحة التطور اللاحق .

فمثلا ، لا يجوز ان تبدأ عملية تحليل البنية الاقتصادية المالية للبنان من ظاهرة العجز التجاري . لان العجز التجاري يشكل بذاته سببا وليس مسببا . وسبب العجز التجاري ، هو برأينا ناشئ عن دور القطاعات الاقتصادية وحصة المنتجة منها (الزراعة والصناعة) وتفاعل هذه القطاعات فيما بينها داخل هذه البنية الاقتصادية القائمة تم تفسير العجز الاقتصادي وتوفيره من الظواهر الاقتصادية من خلال دور هذه القطاعات وتأثيرها وحصة كل منها في الانتاج المحلي القائم . وبشكل آخر ، لو ان اوضاع الصناعة والزراعة في لبنان متطورة ولو ان لهذين القطاعين حصة الاسد من الانتاج المحلي القائم لما كان العجز التجاري كبيرا بهذا الشكل الذي هو عليه اليوم . فالعجز التجاري ، اذن وكذلك بقية الظواهر الاقتصادية مرتبطة بمجموعة القطاعات الاقتصادية اي بالبنية الاقتصادية وهذه العلاقة هي علاقة عضوية متفاعلة

جدول (١)

حصة القطاعات الرئيسية في الانتاج المحلي القائم (٪)

القطاع	١٩٦٤	١٩٦٦	١٩٧٠	١٩٧١
الزراعة	٪ ١٣	٪ ١٠	٪ ١٠	٪ ٩،٤
الصناعة والطاقة	٪ ١٦	٪ ١٧	٪ ٢٢،٣	٪ ٢٢،٤
البناء	٪ ٦	٪ ٥		
التجارة والخدمات والنقل	٪ ٦٥	٪ ٦٨	٪ ٦٧،٧	٪ ٦٨،٢
	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠		

جدول (٢)

توزيع القوى العاملة حسب القطاعات (٪) سنة ١٩٧٠

الصناعة (بناء وكهرباء)	٢٥ ٪
الزراعـــــة	١١ ٪
الخدمـــــات	٥٦ ٪

ومن هنا بالذات ، اي من تحليل القطاعات الاقتصادية ، يجب فهم هـــذه الظواهر الاقتصادية وتحليلها . وهذا ما يحدو بنا بان نبتدأ بفهم البنية الحاليـــة للاقتصاد اللبناني من دراسة انواع القطاعات الاقتصادية التي يتألف مجموعها هذه البنية .

الجدول رقم (١)

ان هذا الجدول يبين بوضوح ان مساهمة القطاعات المنتجة في الانتاج المحلـــي القائم (الزراعة والصناعة والبناء) تساوي ٣٥ ٪ سنة ١٩٦٤ و ٣٢ ٪ سنة ١٩٦٩ بينما تساوي مساهمة قطاع الخدمات ٦٥ ٪ و ٦٨ ٪ بالتتالي . من هنا يتبين ان حصـــة الاسد تعود الى قطاع الخدمات . ان هذه البنية لقطاع الخدمات تجعل بطبيعتهـــا مخاطر جدية على الاقتصاد اللبناني ، خاصة وان الاقتصاد اللبناني يعتمد على قطـــاع للخدمات غير مرتكز بدوره على قاعدة انتاجية قوية وثابتة ، بل بالاساس على ظروف خارجيـــة متقلبة كما بدت في السنوات الاخيرة تتلو نتيجة للاحداث السياسية التي تعصف فـــي المنطقة . ولقد حجّم التوجه نحو قطاع الخدمات ليس فقط الظروف الخارجية والداخليـــة الملائمة بل كذلك عامل اقتصادي مهم وهو ان الدورة الاقتصادية في قطاع الخدمات اسرع زمنيا ، بكثير من الدورة الاقتصادية في القطاعات المنتجة . فالرأسمال الموظف فـــي قطاع الخدمات يمكن ان يحقق عدة دورات اقتصادية في فترة زمنية معينة بينما يحقق في الصناعة ، مثلا ، دورة واحدة لذات الفترة الزمنية .

ان هذا العامل الاقتصادي لعب دورا مهما ، الى جانب العوامل الاخرى في التوسع الكمي والتوظيفي في قطاع الخدمات . ومن الملاحظ ايضا ان التطور الذي يجري في قطاع الخدمات ، يتم على حساب القطاعات المنتجة . فبينما انتقلت حصة القطاعات المنتجة من ٣٥ ٪ سنة ١٩٦٤ الى ٣٢ ٪ أي بنسبة ٣٢ ٪ وارتفعت حصة الخدمات الى ٦٨ ٪ . بينما نلاحظ كذلك ان نصف القوى العاملة تقريبا ، تعمل في القطاعات المنتجة والنصف الآخر يعمل في قطاع الخدمات . واذا اخذنا في الحالة اللبنانية ، نجد ان قطاع الخدمات يعتمد على تطور القطاعات المنتجة من خلال دوره وثقله داخل البنية الاقتصادية القائمة جالبا بذلك القسم الاكبر من التوظيفات اللبنانية وغير اللبنانية .

لكننا لا نقصد بحالتنا ان تطور القطاعات المنتجة يجب ان يتم على حساب قطاع الخدمات ، وبمعنى آخر ، انه اذا اردنا تطوير القطاعات المنتجة (الصناعة والزراعة) يجب علينا ان نحدّ من تطور قطاع الخدمات وتقلصاتنا امام التوظيفات فيه . وبجعله يتقهقر مما يجري في الزراعة مثلا . بل بالعكس تماما ، ان المفروض هو تطوير قطاع الخدمات ودفعه . لكن لو على الشكل الذي يجري حاليا ، اي في ظل وضع ضعيف ، وغير ثابت للقطاعات المنتجة بل على اساس قاعدة انتاجية حديثة وثابتة توسع السوق الداخلية عن طريق رفع انتاجية العمل وترفع القدرة الشرائية عند اللبنانيين وتحمي تطور قطاع الخدمات من الاحداث والتغييرات الخارجية التي بامكانها التاثير عليه تاثيرا سلبيا . فقط هذه القاعدة الانتاجية المطلوبة هي التي تستطيع تطوير وحماية قطاع الخدمات في لبنان . لكن ذلك لا يمكن ان يتم بالشكل الحالي للبنية الاقتصادية في لبنان وتطورها باتجاه الهيمنة المبنية اعلاه لقطاع الخدمات في داخل هذه البنية .

ان بعض الاقتصاديين يربطون عملية تغيير البنية الحالية للاقتصاد اللبناني بتنمية نمو الدخل القومي . الدكتور خليل الشاعر مثلا يقول " ان التغيير في التركيب الاقتصادي سيؤدي الى ارتفاع نسبة نمو الدخل القومي . او بالعكس اصح فان الارتفاع في نسبة نمو الدخل القومي يتسبب تغييرا في التركيب الداخلي للاقتصاد اللبناني " [١] —

---

١ — د . خليل الشاعر : القطاع الخارجي وتطور الاقتصاد اللبناني على المدى الطويل . بيروت ص . ١٢ ١٩٦٧ .

الواقع ان هذا الربط الميكانيكي بين تغيير البنية الداخلية للاقتصاد اللبناني ونمو الدخل القومي قد يكون صحيحا في حال ان التغييرات على اساس تطوير القطاعات المنتجة وبالتالي حجم الدخل القومي ما يذكره المؤلف في مكان سابق من الكتاب . من المهم ايضا معرفة تطور هذه القطاعات والقاعدة او الطرق التي سيرتكز عليها هذا التطور المتطلب من اجل انجاز هذه العملية . لانه من المعروف ان تجربة البلدان النامية في هذا المجال تدل على ان القضية ليست مجرد تنمية اقتصادية وميكانيكية ، بل ان الرابطة بين هذه القضية والاساليب المعتمدة التي تحددها السياسة الاقتصادية العامة تلعب الدور الرئيسي في انجاز هذه المهمة كما ذكرنا في مقدمة هذه الدراسة .

ويمكن القول ان معظم الاقتصاديين اللبنانيين يؤكدون على ضرورة تنمية القطاعات ويعتمد كل من الدكتورين يوسف الخازن ومحمد عبدالله مفهومها للنمو المتوازن على الشكل التالي " ان ما نقصده بالنمو المتوازن كمبدأ اساسي يجب ان يستهدف في لبنان خلال العقدين القادمين هو بناء القطاع المصدر (الخدمات) على اساس متين داخل القطاع نفسه وبالتفاعل مع القطاعات السلعية .

فالتوازن المقصود هنا يشترط تحقيق النمو المتعادل في القطاعات السلعية حتى يتم النمو السليم الاكمل في قطاع الخدمات نفسه ، على اساس من التفاعل القوي فيما بين القطاعات . " [١]

---

١ ــ الدكتور يوسف الخازن والدكتور محمد عبدالله الدورة ثانية في الاقتصاد اللبناني بيروت ، ص ، ٦١ ، سنة ١٩٦٦

٢ ـ الدور المميز لقطاع الخدمات في الاقتصاد اللبناني وتأثيره على تطور الصناعة اللبنانية

وهكذا نقد اتضح من الواقع ان البنية الحالية للاقتصاد اللبناني تتميز بسيطرة كاملة ومتصدرة للجوانب لقطاع الخدمات . وان هذا الواقع يؤثر بدون شك ، تأثيرا مباشرا وسلبيا على تطور الصناعة اللبنانية . ان مجرد خروج فكرة ضرورة النمو المتوازن تعني ان النمو الحالي غير متوازن وان هذا النمو هو في غير مصلحة الصناعة . ويبرز هذا التأثير في عدة عوامل اقتصادية واجتماعية ، منها : ان قطاع الخدمات في الدخل الوطني حركة الاستثمار في قطاع الخدمات هو من رؤوس الاموال المنجذبة نحو التوظيف فيه نسبة العمالة في قطاع الخدمات ، الخ من العوامل ومن اهمها كذلك مزاحمة الصناعة الوليدة في الدخل عن طريق الاستيراد وتركيبه الذي يتطلب دراسة كاملة تجعله لا يتضارب مع تطور الصناعة .

دور التجارة في الاقتصاد وتأثيرها على تطور الصناعة .

لقد اثبتت تجربة البلدان النامية انه لا يمكن ان يتم البناء الاقتصادي السليم بدون تغييرات جذرية في العلاقات الاقتصادية الخارجية لهذه البلدان يعني بدون تغييرات بنيوية جذرية في التجارة الخارجية وتعني الاسلحين ال الاستيراد والتصدير / .

جدول رقم (٣)

القيمة المضافة للتجارة في الناتج المحلي القائم (بملايين الليرات)

السنوات	الناتج المحلي القائم	القيمة المضافة للتجارة	النسبة ٪
١٩٦٤	٣٢٥٥	٨٨٤	٢٦،٩
١٩٦٥	٣٦٤٠	٩٢٤	٢٨،٥
١٩٦٦	٣٥٤٨	١٠١١	٢٨،٥
١٩٦٧	٣٤٨٢	١٠١٨	٢٩،٢
١٩٦٨	٣٩١٦	١١٨٧	٣٠،٣
١٩٦٩	٤١٧٢	١٢٤١	٢٨،٧

من هنا تكمن قدرة اطلاق تجارة خارجية مستقلة تدعم تطور الاقتصاد الوطني اساسا في المجال الاقتصادي الخارجي . وليس هنالك ضرورة لتبيان الدور الذي تلعبه العلاقات الاقتصادية الخارجية بالنسبة للبلدان النامية . ان ترتيب الاستيراد والتصدير يمارس تاثيرا كبيرا على الوضع الداخلي الاقتصادي لهذه البلدان فهو اما ان يوسع او يضيق مصادر التراكم الوطني ، وبالاخص ان اكثرية هذه البلدان هي صغيرة نسبيا من حيث حجم السكان واسواقها تعد اسواقا غير كبيرة ولهذا السبب ليست هنالك اسباب تجعلنا نفكر بان دور العلاقات الاقتصادية الخارجية سيتقلص حجما في المستقبل القريب .

ان تنمية تنظيم وتنشيط التجارة الخارجية تشكل تنمية وطنية عامة وبالاخص بالنسبة لبلد كلبنان حيث تلعب التجارة دورا مؤثرا وكبيرا في الاقتصاد اللبناني ولها علاقة قوية بالاسواق العالمية . ان التجارة الداخلية والخارجية للبنان تحتل المكان الاول في الدخل الوطني كما وان القيمة المضافة في قطاع التجارة تبين ذلك .

جدول رقم — ٣ —

ويعود المكان الاول للاستيراد ، وليس للانتاج المحلي في تلبية حاجات السكان بالمواد الغذائية وغيرها من السلع . ان الزراعة وتطورها التقليدي يتعلق باستيراد التركتورات والمعدات والالات الزراعية وكذلك باستيراد الاسمدة الكيماوية وحتى بعض انواع الزراعية .

وبالنسبة للصناعة فان الفروع الاساسية للصناعة اللبنانية / النسيج ، الجلود ، الخشب ، المعادن ، الغذائية ، الكيميائية وغيرها / مرتبطة ارتباطا كبيرا باستيراد المواد الاولية للصناعة والمعدات . والمادة المنتوجات النامية والسلع الوسيطة وغيرها .

قيمة استيراد السلع بالنسبة لقيمة الناتج المحلي القائم

السنة	الناتج المحلي القائم	الاستيراد	حصة الاستيراد بالنسبة للناتج المحلي القائم ٪
١٩٦٤	٢٦٥٥	١١٣٠	٤٤،٧
١٩٦٥	٣٢٤٠	١٥١٠	٤٦،٦
١٩٦٦	٣٥٤٨	١٧١٠	٤٨،٢
١٩٦٧	٣٤٨٣	١٥٤٧	٤٤،٤
١٩٦٨	٣٩١٦	١٧٨١	٤٥،٦
١٩٦٩	٤١٢٢	١٨٤٤	٤٤،٢

من خلال هذه المعطيات يمكن ان نتصور كم هو الدور الضخم الذي تلعبه التجارة في الاقتصاد اللبناني وتأثيرها على تطور حجم الانتاج وبالاخص الصناعة . ان التجارة بواسطتها الرابط ومقاييسها الذي تخلقه بين مجمل القطاعات الاقتصادية تستطيع ان تلعب دورا كبيرا في تطوير دور الصناعة اللبنانية .

ان من أبرز المظاهر التي تعرفي البنية الاقتصادية للبنان هي ظاهرة العجز التجاري المتنامي سنة بعد سنة .

جدول رقم (٥)

ميزان التجارة الخارجية (بملايين الليرات)

السنة	الاستيراد	التصدير	العجز
١٩٥٧	٣٤٢،٦١١	٧٢،٥٦٣	٢٦٦،٣١٨
١٩٥٨	٥١٨،٢٣٠	١١٠،٥٠٦	٤٠٧،٨٢٤
١٩٦٤	١٥١٧،٨٧٨	٢١٦،٠٤٨	١٣٠٧،٨٣٠
١٩٦٦	١٩١٢،٧٠٧	٣٦٨،٤٦٥	١٥٤٤،٢٤٢
١٩٦٧	١٧٦٩،٩١٢	٤٥٣،٢٤٧	١٣١٦،٦٥٥
١٩٦٨	١٨٦٥،٠٨٧	٥١٠،٢٦١	١٣٥٤،٨٢٦
١٩٦٩	٢٠٠٦،٤٣١	٥٥٤،٣٠١	١٤٥٢،١٣٠
١٩٧٠	٢٢٥١،٧٥٠	٦٥٠،٦١٩	١٦٠١،١٣١
١٩٧١	٢٤٥١،٨٢٠	٨١٥،٥٢٢	١٦٣٦،٣٩٧

ان هذا الجدول يعطي فكرة واضحة عن العجز المتنامي ، سنويا ، في ميزان التجارة الخارجية لبنان . ان العجز ، من وجهة النظر الاقتصادية ناحيتان ، ناحية ايجابية وناحية سلبية . فاذا نظرنا الى سبب العجز ، وهو استيراد السلع الرأسمالية والآلات والمعدات المتطورة لبناء المصانع وغيرها من المشاريع الاقتصادية فان ظاهرة العجز هذه تعتبر ظاهرة ايجابية ، على اعتبار ان هذه العمليات ترفع بالاقتصاد الوطني الى الحقبة الانتاجية مما يؤدي بدوره مستقبلا الى تقليص العجز والاعتماد تدريجيا على الانتاج الوطني . وهذا شيء طبيعي ولا مفر منه في مرحلة بناء اقتصاد وطني سليم ومتطور . ان ذلك يمثل الناحية الايجابية لعجز التجارة . اما الناحية السلبية ، فهي اذا كان سبب العجز التجاري استيراد بضائع استهلاكية غير ترسملية ، وبالتالي بضائع لا تساعد على تطور الطاقة الوطنية بل بالعكس تشكل مزاحمة قوية لها في داخل البلد مما يضر بتطورها وتدهورها . في هذا الوضع تمتد تبعية البلد الى الاسواق الخارجية ويعاني من البلد نتيجة لذلك العجز تسربا مزمنا من الثروة الوطنية ، كان بالامكان استثماره في مشاريع اقتصادية

لذلك العجز جزءٌ مهم من الثروة الوطنية كان بالامكان استثماره في مشاريع اقتصادية ذات فائدة كبيرة .

ولا شك ان السبب الرئيسي لهذا العجز في الميزان التجاري اللبناني ما زال ولا يزال ازدياد السلع الاستهلاكية . ومما لا شك فيه انه قد جرى في السنوات الاخيرة تغيير في نسبة السلع الوسطية والسلع الاستهلاكية في الميزان التجاري لصالح الاولى وذلك ما يفسره الانتعاش الصناعي الذي يجري في لبنان حاليا وما سنعالجه في هذه الدراسة .

الفصل الثاني : الاوضاع الراهنة للصناعة اللبنانية

١ ـ تطور الصناعة بعد عام ١٩٤٣

هذه هي بعض الخصائص المميزة في بنية لبنان الاقتصادية . فمن خلال التفاعل الذي يجري ويتجدد بين القطاعات الاقتصادية داخل هذه البنية ، يمكن فهم تطور وتحليل اوضاع الصناعة اللبنانية من هنا كانت ضرورة هذه الخصائص . ان الصناعة اللبنانية التي شهدت تطورا ، تاريخيا ، اوضاعا معقدة في ظل سيادة هذه البنية ، كان دائما يعترض هذا التطور قضايا بنيوية بفعل التأثير السلبي للتطور الاقتصادي ككل ، وبشكل خاص اوضاعها التنظيمية بمختلف جوانبها .

هذه القضايا البنيوية النوعية والذاتية التنظيمية التي تعترض تطور الصناعة اللبنانية في المرحلة الراهنة ستكون موضوع هذه الدراسة .

وقبل البدء في معالجة هذا الموضوع لا بد من ملاحظة واقع مهم بالنسبة للباحث في قضايا الصناعة اللبنانية . وهذا الواقع هو ان الصناعة اللبنانية ، يمكن القول ، انها بقيت الى اية اليوم بدون دراسة علمية لمختلف قضاياها تطورها البنيوية والذاتية . ما عدا بعض الدراسات الجزئية . كدراسة الدكتور مصطفى الهلولي ، عن وفد العمال للصناعة اللبنانية ، ودراسة الدكتور هاشم عبد الله والدكتور سمير الخزاعي ، القطاع الصناعي اللبناني تطوره الحديث وابرازا تقريرا عن قوى التنمية الصناعية في الجمهورية اللبنانية الذي اعده خبراء مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، وبعض الدراسات التي انجزت في وزارة التصميم العام . هذه الدراسات ان يذهب عليها الطابع الوصفي ، التنظيمي . وذلك بحدود المعلومات الجزئية التي تتضمنها بعض الدراسات المذكورة والتي لا تزال تعتبر حتى يومنا الحاضر . وبالرغم من ذلك فانه يمكن اعتبار هذه الدراسات نواة جيدة وأدبية تساعد الباحث الى حد كبير في هذا الموضوع .

ان الدراسة العلمية لقضايا تطور الصناعة اللبنانية يجب ان يعتمد على معطيات احصائية رسمية موثوقة ودقيقة وهذا ما لا يتوفر في الوقت الحاضر ويتمثل ذلك في اختلاف المعطيات والارقام التي يستخدمها الاقتصاديون في بحث هذا الموضوع . ويوجد في الادب الاقتصادي

الوطني

اللبناني اقتصاديين متخصصين . الاول اجرته وزارة الاقتصاد عام ١٩٥٤ والثاني مديرية الاحصاء المركزي عام ١٩٦٤ . وقد ذلك لم يقدم دراسة احصائية رسمية عن الصناعة . [illegible] الاقتصاديين قد تناولت ولم تعد ثانية لبحث هذه [illegible] الصناعة اللبنانية . ولذلك فان الاقتصاديين يعتمدون في ابحاثهم على مصادر غير رسمية كمجلة Le Commerce du Levant او معلومات غير دقيقة ومتناقضة في مصلحة الصناعة في وزارة الاقتصاد والتجارة و مندوب الدائرة الاحصائي . ان فقدان المعلومات الموثوقة الحديثة حول الصناعة تمنع معظم الاقتصاديين في موقف صعب ، من حيث التحليل والاستنتاجات . لكن ذلك لا يمنع من وضع تصورات واستنتاجات محيطة حول تطور ونوع الصناعة اللبنانية .

وسنحاول في هذه الدراسة كل هذه المصادر الرسمية وغير الرسمية المذكورة ، آملين ان تتجلى مديرية الاحصاء المركزي من التحداد الناجي ، الذي تحمل لانجازه منذ فترة غير قريبة ، قبل اصدار الجزء الثاني من هذه الدراسة ليتسنى لنا الاستفادة من معطيات التحداد المقبل في مجال توقعات وآفاق تطور الصناعة اللبنانية من اجل وضع مقترحات تتناسب مع الواقع الموضوعي لتطورها .

يختلف معظم الاقتصاديين اللبنانيين حول المنشأ التاريخي للصناعة اللبنانية . فالبعض منهم يعتبر ان الصناعة اللبنانية انطلقت على يدي المصور ، وبدأت في التطور في القرن الثامن عشر ، وقسم من يعتبر ان الصناعة اللبنانية حديثة العهد . وفي الحقيقة ان هذا الاختلاف غير ذي اهمية محددة اذا اردنا معالجة واقع الصناعة اللبنانية وآفاق تطورها اللاحق .

والواقع ان الصناعة اللبنانية قد انتشرت قبل الحرب العالمية الاولى على بعض الحرف والمصانع الصغيرة التي تنتج السلع الاولية . وانحصرت هذه الصناعة قبل الحرب العالمية الاولى في الصناعات القديمة في لبنان . وانحسبت باب رئيسيا لدير التمر ودون شك يدين موازا لهذه الصناعة . اما انتاج زيت الزيتون فهو يعتبر من اقدم الصناعات اللبنانية وهو لا يزال يحتل الصدارة اليوم ، في بعض المناطق ، الى جانب الصابون والزيتون التي اشتهرت منذ اكثر من قرنين . ومن صناعة المشروبات انتشرت في بداية القرن العشرين صناعة العرق . وفي سنة ١٨٦٠ بدأ في لبنان انتاج السجاد وقد انشأت اول غرفة في بيت الدين . وفي ذلك الوقت تقريبا ، ابتدأ في لبنان وتطور انتاج الجلد . ومن هذه الصناعة تفرعت بسبب الحاجة الاجنبية . وراقت في هذه الفترة تطور هذه الفروع الصناعية تطورا في فروع اخرى منها مثلا : انتاج مواد البناء ، الذي تطور الى مصنع ، وانتاج السكاكين والورق والبارود وغيرها .

عدد المؤسسات الصناعية حسب تاريخ تأسيسها ·

الصناعة	قبل ١٩١٨	١٩١٩ ـ ١٩٢٣	١٩٢٤ ـ ١٩٣٨	١٩٣٩ ـ ١٩٤٥	١٩٤٦ ـ ١٩٥٠	المجموع حتى ١٩٥١	المجموع حتى ١٩٦٤
الصناعة	١٩٤	٩٤	١٠٥	٤٥	—	٤٠	٤١١
المواد الغذائية	١٢	١٩	١٠	١٢	١٣	٧	٤٣
المدروبات	—	—	٣	—	—	—	١
التبغ	٨	٥	٢٠	١٥	٢٦	٣٦	١٢١
النسيج	٦	١١	٢٧	٢٦	٥٩	٩٦	٢٧٤
الأحذية والملبوسات	٢	١٤	٣٤	٣١	٤٢	٤٠	٢٣٠
المفروشات	٢	١	٢٢	٦	٢٢	١٨	٨٢
الخشب والفلين	—	—	٢	—	٣	٦	٢٦
الورق	١٦	٨	٢١	٨	٢٢	٣٠	١٨٥
الطباعة والنشر	١٠	٤	١٢	٧	٥	٦	٥٤
الجلود	—	—	١	٢	٥	٧	١٤
المطاط	٢	٣	٩	٥	١٣	٣	٥٤
المواد الكيماوية	—	—	—	—	—	—	٧
البترول	٦	١١	٢٢	١٩	٤٣	٥٢	٣٠٢
المواد المنجمية غير المعدنية ·	—	—	—	—	٢	١	٣
الملح المعدنية	—	—	—	—	—	٢٤	١٢٢
الزجاجية ·	٤	١٢	٢٢	١٧	٢٣	١٠٢	
الآلات عدا المعدات الكهربائية ·	١	٢	٣	٦	٧	٤	١٢
الآلات عدا الأجهزة والمعدات الكهربائية ·	—	—	٢	١	٤	٣	١٧
الأجهزة والمعدات الكهربائية ·	١	—	٣	١	١	٤	٤
معدات النقل	٦	٣	١٠	٤	١١	٩	٤
صناعات متفرقة	٢٧٩	١٨٣	٣٤٠	٢٢٠	٣٨١	٢٨٦	٢٠٩٩
المجموع الكلي						١٧٩٣	

هذه هي بعض معالم الصناعة اللبنانية قبل الحرب العالمية الاولى ٠
ومما لا شك فيه ان الحرب الاولى قد عالجت تطور الصناعة اللبنانية ٠ لمن الذي أضرّ بها اكثر ، الموقف الانتدابي الفرنسي من الصناعة الوطنية ، ، هذا الموقف الذي حرّر بتقرير ابيل جدّي للموسيو ٠ ويتول مرزان في رأيه من سوء حصيلة الصناعيين " ان الحروب والانقلابات السياسية ، وخاصة الحرب العالمية الاولى ، انهكت البلاد و رفعا و صناعتها الوطنية ٠ فلم يبق منها الا القليل القليل ، " وحول سياسة الانتداب يستطرد قائلا ان الانتداب " ترك المجال اللبناني يواجه منتجات الثورة الصناعية الاوروبية وانتاجها الضخم ، دون ان وقاية او تحوطة او حماية " ٠ وان السلطة المنتدبة سمحت " بصناعات محدودة لا يزاحم انتاجها التجارة الفرنسية ٠٠٠ " هذه السياسة الاقتصادية للانتداب حدّت من تطور الصناعة اللبنانية ، بينما حمت القطاعات التي لا تشكل خطرا على الانتاج الاوروبي كقطاع الخدمات وبالاخص الاعمال التجارية بشتى اشكالها ٠ هذه العوامل جميعها الى جانب عوامل ذاتية ابقت الصناعة الوطنية ضئيلة ولغاية اليوم ٠ ان دراسة الخبيرين الدكتور عاصي والدكتور خلاط تعطي صورة جيدة عن تطور الصناعة اللبنانية في فترة الانتداب بالارقام ، من خلال الجدول الاتي : وما من الافضل لنا ذكره قبل دراسة معطيات الجدول المذكور مساعدة الباحث بالتقصي والبحث ٠

انظر الجدول رقم (٦)

ان الجدول رقم (٦) يعطينا امكانية استخلاص الاستنتاجات التالية :

اولا : ان الصناعة اللبنانية كباقي الصناعة في البلدان النامية ، ابتدأت من انتاج السلع الاولية وتطورت بوتائر بطيئة جدا ٠

ثانيا : ان التطور الصناعي في هذه الفترة يشهد على ان الصناعات السلع الاولية هي التي تطورت بوتائر اكثر من بقية الصناعات ٠

ثالثا : رغم الصعاب المذكورة آنفا تطورت الصناعة اللبنانية بفضل المبادرة الفردية اللبنانيين ودأبهم على العمل الدؤوب والمستمر وبدون كلل ٠

رابعا : ان السنوات ١٩٢٦ ــ ١٩٤٥ وما تلاها بعد ذلك تشهد على بداية تغييرات بنوية في الصناعة اللبنانية في فترة قصيرة من تطورها ٠

أ ــ الانماء والتصنيع في لبنان ــ ندوة الدراسات الانمائية ٠ بيروت ١٩٦٨ ص ٦١ ــ ٦٢

تطور الصناعة اللبنانيـــــــة رقم (٧)

السنوات	عدد المؤسسات	عدد العمال	رؤوس الاموال الموظفة (بملايين الليرات)
١٩٤٩	١٠٨٠	١٥٨٤٤	١٠١
١٩٥٦	١٣٧٧	١٨٩٨٠	١٢٨
١٩٥٥	١٨٦١	٣٥٠١٣	٣٥٠
١٩٦٤	٢١٠٠	٤١٠٨٣	٨٣١
١٩٦٥	٦١٣٨	٦٠٤٧٩	٨٧٠
١٩٦٦	٦٣١١	٦٣٦٧	٩٨٧
١٩٦٧	٦٥٧٩	٦١٦٨١	١٠٣٦
١٩٦٨	٦٦٦١	٦٦٧٨٤	١٠٩٥
١٩٦٩	٦٧٢٠	٧١٠٣٨	١٠٨٥
١٩٧٠	٧٤٧٨	٧٨١٠٣	١٢٣٤

١ ـ تشمل ارقام هذه السنة والسنوات التالية المؤسسات الحرفية .

التغيرات البنوية ... حدّدت ، فيما بعد ، تطور الصناعة اللبنانية بفروع
... الصناعي التركيب البنوي الصناعي للصناعة الوطنية في لبنان ·
... أ ، علميا ، تعليل تنمية تطور الصناعة الوطنية من السياسة
... في البلدان النامية · وعلى ... التحليل السابق لمختلف
... والدور المميز للقطاع الخدمات في الاقتصاد الوطني يمكننا فهم ،
... الوطنية بعد سنة ١٩٤٣ ؟

... الجدول (٧)

... نبدأ بالتعليق على الاستنتاجات وتحليل عملية تطور الصناعة
... الجدول (٧) نودّ ان نلاحظ عاملا مهما وهو انه ... تأثير
... الاسباب الاقتصادي والسياسي يجري التطور الصناعي في اتجاهين
... الاول ، وهو بناء صناعة ضخمة على اساس استيراد المعدات والماكينات
... المتطورات العلمي ... التقني في الصناعة الثقيلة ،
... والاتجاه الثاني ... الصناعة الخفيفة ... من دعم للانتاج المحلي بهدف تأمين
... انتاج السلع الاستهلاكية من اجل الاستهلاك الداخلي ، وجزئيا التصدير ، وكذلك
... من العمالة من الايدي العاملة الناشئة والمتراكمة سنويا ·

... الاتجاه الثاني ... والذي يسابق في ... التطور الصناعي في لبنان ·
... لانه لا ... الاتجاه الاول وذلك من جراء الموارد المادية والطبيعية المحددة
... وضيق السوق ... لبنان لتقليل وتنمية الموارد الاقتصادية وكذلك عدم وجود
... رؤوس الاموال ... التشجيع في الصناعة الثقيلة الى جانب عدم وجود
... عوامل محددة

... هذه الاسباب لا تعني ... القائل ان لبنان لا يستطيع تطوير صناعته
... الجدول (٧) يعطينا الامكانية ... خلال الاستنتاجات التالية :

... : ان التطور العام للصناعة اللبنانية بقي ضعيفا كما سابق ·

... : ان الصناعة اللبنانية بقيت لا تستطيع ان تلبي ... حاجات السكان
... الاستهلاكية وان هذه الحاجات لا زالت تعتمد اساسا على الاستيراد ·

ثالثا : ان الصناعة اللبنانية لم تتقدر على الاستيعاب المتعاقب للايدي العاملة الجديدة التي سوق العمل سنويا ٠

رابعا : ان هذا العامل يؤكد على محتوى الصناعة ودورها في الانتاج الاجتماعي العام ٠

خامسا : ان هذا الرقم يدل على ارتباط السوق اللبنانية وحاجتها للبضائع الاستهلاكية الاجنبية ٠

سادسا : ان وجود هذا العدد ، الكبير نسبيا من المؤسسات الصناعية يعود الى ان اغلبية هذه المصانع صغيرة وعائلية ويعمل فيها بالاساس ، اصحابها وعائلاتهم

لكنه برغم جميع هذه العوامل المذكورة استطاع لبنان ، بفضل المبادرة الفردية ، اساسا ، وفي ظروف الدعم المحدود من قبل الدولة ، تطوير الصناعة بوتائر لا بأس بها ، خاصة خلال السنوات العشر الاخيرة ٠

تطور قيمة الانتاج الصناعي والقيمة المضافة في الصناعة رقم (٨)
(بملايين الليرات)

السنة	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
قيمة الانتاج	١٠٥٩	١١٨٦	١٣١١	١٢٨٠	١٤٢١	١٥٥٦	١٦٩٧
القيمة المضافة ٠	٤١١	٤٦٢	٥١٢	٤٩٣	٥٥٢	٦٠٩	٦٦١

جدول رقم (٩)

حصة الصناعة في الناتج المحلي القائم

السنوات	القيمة المضافة (بملايين الدنانير)		الناتج المحلي القائم بملايين الليرات	حصة الصناعة بالنسبة %
	القيمة المضافة	النسبة المئوية للنمو بالنسبة للسنة السابقة		
١٩٦٤	٤١١	—	٣٢٠٠	١٢،٨٤
١٩٦٥	٤٦٢	١٢،٦	٣٥٢٢	١٣،١١
١٩٦٦	٥١٢	١٠،٧	٣٨٦٦	١٣،٢١
١٩٦٧	٤٩٣	—٣،٨	٣٨٢٠	١٢،٩١
١٩٦٨	٥٥٢	١٢،٢	٤٢٧٣	١٢،٩٢
١٩٦٩	٦٠٦	١٠،٤	٤٥٦٤	١٣،٣٤
١٩٧٠	٦٦١		—	—

وفي هذا المجال ، لا بد من ملاحظة مهمة وهي انه في السنوات العشر الاخيرة جرت تغييرات ملحوظة في السوق الداخلي واسواق البلدان العربية . ان هذه التغييرات ساعدت على نمو قطاع البناء والتعمير والمواصلات ، وهذا بدوره ساعد على توسيع السوق الداخلي (اي القدرة الشرائية) وبالتالي رفع انتاج المعدني والمصنوعات الاستهلاكية الصناعية .

وفي الواقع ان الصناعة في السنوات الاخيرة على تطور ملحوظ . وان الجدولين رقم (٨) (٩) وفيات تطور الانتاج الصناعي والقيمة المضافة في الصناعة يبيّنان بوضوح هذا التطور .

ان عدم وجود احصائيات في الصناعات ، لا يسمح بتحديد مساهمة الصناعة في الدخل الوطني وتقييمها المضافة في الناتج المحلي القائم . ومنذ عام ١٩٦٤ ابتدأت مديرية الاحصاء المركزي باصدار هذه المعطيات ضمن الحسابات الوطنية .

ان الاتجاهية المتخذة تعكس حجم الصناعة في الدخل الوطني وبالتالي القيمة المضافة وتطورها في الناتج المحلي القائم . ويمكن استخلاص الاستنتاجات التالية من الجدول رقم (٨) : ١ ـ ان الحجم المطلق للقيمة المضافة تطور باستمرار وخلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٦٧ الى ١٩٧٠ ـ ان حصة القيمة المضافة في انتاج المحلي القائم عانت من ارتفاع وهبوط . وهذه الظاهرة بدأت منذ عام ١٩٦٢ مع بداية الحرب في الشرق الاوسط . وهذا التأرجح في التطور يمكن اعادة بعدة عوامل منها : عوامل خارجية (وبالاخص في حالة ضيق السوق الداخلي) وعوامل آخرى داخلية في الناتج المحلي القائم يتمثل بقطاع الخدمات وليس القطاعات المنتجة .

وبالرغم من ذلك فقد نمت قيمة الانتاج الصناعي باستمرار . وهذا النمو في انتاج السلع الاستهلاكية . ان هذا النمو لا يعود الى سياسة مدروسة للتطور الصناعي كما يجري حاليا في اكثر البلدان النامية ، بل الى النشاطات والمبادرة الفردية للبنانيين . ان وتائر نمو الصناعة اللبنانية ، التي هي بالاساس تحويلية ، عالية في السنوات الاخيرة بالنسبة لمرحلة الانتداب . لكن هذا النمو لم يؤثر جوهريا في تغيير بنيتها . ويرجع هذا النمو بشكل رئيسي الى تلك الفروع التي تلبي الحاجات الاستهلاكية المحلية والى التصدير الى البلاد العربية . وهذه الفروع للصناعة هي فروعا تقليدية بالنسبة الى

البلدان الناهية ، وبدأن تدخلها صنع المنتوجات من اجل الاستهلاك الداخلي وفي حفنة في تلك البلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، كما وان هذه الميادين قد بدأت على تطور هام وظروفها تتيح مجالا كبيرا للطلب في السوق الداخلي .

وفي سنوات ما بعد الحرب نشأت وتطورت في لبنان صناعات جديدة . منها : صناعة تكرير النفط ، الصناعة الكيمائية ، صناعة المنتوجات المعدنية والمعدنية الاساسية وصناعة معدات النقل والاجهزة الكهربائية وغير الكهربائية . لقد سهلت هذه الميادين على تطور سريع نسبيا واصبحت تلعب دورا مهما في بنية الصناعة اللبنانية . وأخذت تنمو باستمرار بينما هذه الصناعات وبالمقابل اخذت تتقلص حصة الصناعات التقليدية . وبنتيجة هذه التطورات حصل تغيير كيفي في تركيب الصناعة اللبنانية . ان تطور القيمة المضافة بدل فرع صناعي يبيّن هذه التغيرات البنيوية .

٢ — شكل العملية الانتاجية

كما في الصناعة الثقيلة البلدان الثانية ، تتطور من الصناعة اللبنانية في عمليات تطورها انماطا وعوامل صناعية اصيلة ، وهذا المضمون التطور الانتاج وتخلف الترتيب الميداني للصناعة الذي تكون في مرحلة تاريخية معينة ذات مميزات محددة التطور . وينعكس ذلك في شكل العملية وفي تنظيم انتاج بالنسبة الاستهلاك الاولية وفي عوامل وتكاليف اخرى متعددة .

ان الشكل الفردي المال الذي يسيطر في العملية الصناعية في لبنان . وهذه الظاهرة مرتبطة بانتشار الانتاج الصغير ، ان الانتاج الحرفي والصناعات الصغيرة . المنتشرة في عملية التطور الصناعي سيتغير عندما تركيبها الداخلي العملية ذاته ، لانه سيتغير الترتيب الميداني للصناعة بشكل عام . ان تقرير المعطيات الاحصائية في السنوات الاخيرة يدلنا على تمديد التغيرات الجارية في شكل العملية الصناعية في لبنان . وفي الوقت الحاضر لا تتجاوز المشاغل سوى من عاملين اثنين المشتغلين دائما . (٦٥٤ او ١٦٦٤) . واذا اخذنا لا نرى انه ليس من الضروري اعادة كتابة ارقام معطيات جدول العملية الصناعية ، على اعتبار ان قراءة الجدول يغني عن ذلك اننا نرى من الضرورة تحليل هذه الارقام والمعطيات وتسجيل الملاحظات المستخلصة منها .

انظر جدول رقم (١٠) ورقم (١١)

تدل هذه المعطيات على ان القسم الاكبر للمؤسسات الصناعية في لبنان هي ملكية فردية وهذا بدوره يدل دليلا على ان هذه الصانع ، التي هي الجزء الاكبر من الصناعة اللبنانية نشأت بتشجيع المجهود الفردي لاصحابها ممون وبالاغلب ما تعمل اسم عائلة المؤسس . ان هذا الشكل الملكية يدخل متغلغلا بدون شك ، يضع المؤسسة في شروط سيئة بالنسبة بقية المؤسسات ذات الملكية المتطورة .

فما هي هذه الشروط السيئة ؟ اولا : ان المؤسسة (الصغيرة) لا تملك امكانية استخدام القوادر الصناعية المتخصصة .

ثانيا : تفتقر هذه المؤسسات تطبيق الاسلوب العلمي لادارة الانتاج .

الدخل القانوني للمؤسسات الصناعية ١٩٥٤ رقم (١٠)

الصناعة	عدد المؤسسات	ملكية أفراد	شركة تضامن	شركة مختلطة	شركة توصية	أنواع أخرى
المواد الغذائية	٥٥٤	٣٨٨	١٥٠	١١	٤	—
المشروبات	٧٤	٤٦	٢١	٥	١	—
التبغ	١	—	—	—	—	—
النسيج	١١٢	٤٦	٥٨	٤	٢	—
الأحذية والملبوسات	٣٤٥	١٦٥	٨٠	—	—	—
الخشب والفلين	٧١	٤٣	٢٧	—	١	—
المفروشات	١٦٨	١١١	٥٥	—	١	١
الورق	١٦	٥	٨	٢	١	—
الطباعة والنشر	١٠٨	٦١	٤٢	—	٢	٣
الجلود	٤٥	٢١	٢٤	—	—	—
المعادن	١٥	٧	٦	١	١	—
المواد الكيماوية	٣٧	١٧	١٤	٢	٢	—
البترول والفحم	١٥٣	٦٦	٧٢	٣	٨	١
الصناعات غير المعدنية	٣	٣	—	—	—	—
الصلب والحديد	٥١	٥١	٤٣	٥	٢	١
الآلات عدا النقل	١٠٢	٢٢	٩	—	١	—
عدا الكهرباء	٢٢	٧	٣	—	—	—
الكهرباء	١٠	٦	٣	١	—	—
النقل	١٠	١٧	٢٣	٢	—	—
صناعات متفرقة	٤٣	١٠٨١	٦٢٨	٢٦	٢٨	٧
المجموع	١٧٦٢	٦٠ ٪	٣٥ ٪	٢ ٪	٢ ٪	١ ٪
النسب المئوية	١٠٠ ٪					

جدول التعداد الثاني للمؤسسات الصناعية عام ١٩٦٤ رقم (١١)

الصناعة	عدد المؤسسات	عاملة فردية	ورشة تضم من ٦ ـ ١٥	ورشة متوسطة	ورشة كبيرة	انواع اخرى
المواد الغذائية	٤٠٦	٢٣٥	١٥١	٦	١٧	٢
المشروبات	٤٢	٢٧	١٢	١	٨	—
التبغ	١	—	—	—	—	—
النسيج	١٢١	٥١	٥٧	٥	٨	—
الاحذية والملبوسات	٢٢٩	١٧١	٩٢	٦	٤	—
الخشب والفلين	٨٦	٤٨	٣٠	—	٣	—
المفروشيات	٢٠٠	١٢٠	٨٦	٧	٣	٢
الورق	٣٩	١٢	١٢	٢	٥	—
الطباعة والنشر	١٨٥	٨٢	٧٢	١	١٤	٧
الجلود	٨٤	٣٦	٣٠	—	—	—
المعادن	١٤	٧	٦	١	—	—
المواد الكيماوية	٤٤	١٨	١٢	٦	١٠	٣
البترول	٧	٢	—	٢	٣	—
المواد المنجمية غير المعدنية	٢٠٦	١٦٢	١٢٤	٥	٨	١
الملح المعدنية	٣	—	—	—	٣	—
الزيتية	٢	—	—	—	٨	١
الالات عدا النقل	١٢٢	٦٠	٤٨	٥	١	—
الالات عدا الكهرباء	١٢	٤	٧	—	١	—
الكهرباء	١٧	٨	٨	—	—	—
النقل	٤	٢	٢	—	٣	—
الدباغة المتفرقة	٤٧	٢١	١٨	٥	٦٨	١٩
المجموع	٢٠٦٦	١١٤٥	٧٢٦	٦١	٢٥٠	٤١
النسبة المئوية	١٠٠ ٪	٥٤ ٪	٣٤ ٪	٣ ٪	٥ ٪	١ ٪
نسب التمويل						
الدورة السنوات	١٢ ٪	٥ ٪	٢١ ٪	٥٦ ٪	٢٥٠ ٪	١٧١ ٪

ركة تغيّر ـ ـل الملكية الـ ـناعية (١٩٥٤ ـ ١٩٦٤) رقم (١٢)

(٪)

ـكل الملكيـــة	١٩٥٤	١٩٦٤
لكية فردية	٦٠	٥٤
رة ت امن	٣٠	٣٧
شركة مقفلة	٢	٢
ـركة توصية	٢	٥
انواع اخـــرى	١	١
	١٠٠	١٠٠

ثالثا : ا ـ وجود هذه المؤسسات ـ تطور ـا يتـ ـاق ، بدرجة كبيرة ، بوجـــود

ا ـ ـابيا المؤسسين .

رابعا : ان هذا النوع من المؤسسات الـ ـغيرة لا تملك المعدات والماكينـــات الحديثة ولهذا تكون انتاجية العمل فيها منخفضة ، وهي ليس تقدر لا تستطيع مزاحمـــة البضائع الاجنبية ، بل وحتى بضائع المصانع الوطنية الاكثر تطورا . ولهذا فان عمليـــة التطور الذاتي ـ تكون من عدد ـا يدرر ا من اجل التمرن الذي يرافق هذه العمليـــة وقيام الملكيات الـ ـناعية الكبيرة والمتطورة . وفي خلال عشر سنوات بين ١٩٥٤ و ١٩٦٤ جرت بعض التغيرات البسيطة في هيكل الملكية الـ ـناعية في لبنان .

انظر جـــدول رقم (١٢)

ا ـ ـيانات جدول الملكية تبين على ان نسبة مؤسسات الملكية الفرديـــة قد تناقصت . فبينما كانت في سنة ١٩٥٤ تشكل ٦٠ ٪ من مجموع المؤسسات اصبحت في سنة ١٩٦٤ تشكل ٥٤ ٪ . ان هذه النسبة الكبيرة يمكن اعتبارها ايجابية ومؤشـــرا اوليا على انه يجري تطور وتوسع في هيكل الملكية الـ ـناعية . والى جانب ذلك نشهد تحول تطور في ملكية شركات التضامن من ٣٠ ٪ الى ٣٧ ٪ . وهذا التطور في كـــل من الملكية الفردية وشركات التضامن يمكن اعتباره ايجابيا على اعتبار ان مؤسسات هذه الملكية يعمل فـــي الواحدة منها اكثر من ٥٠ عاملا وتملك معدات والات اكثر حداثة وهذا في دوره يرفع

من انتاجية العمل في هذه المؤسسات . اما بالنسبة الى الدرجات المنخفضة فقد يجري تغيير جذري فيها . وبالتالي فان هذا التغيير غير المباشر يمكن ان يحصل بديلا في هذا المجال . وقد يجري ذلك في درجات التوظيف تغيير بسيط نسبيا كما يجري في الدرجات المنخفضة بنسبة تتراوح ما بين ٥ ٪ و ٢٠ ٪ بالتالي ان الاثار من كل التغييرات الذي يجري ذكرها تظهر في كل ملية المؤسسات الصناعية نسبي ابقاء يمكننا ان نستخلص الاستنتاجات التالية :

اولا : ان في عملية المؤسسات الصناعية عملية تتوقف على ادارة القطاع الخاص ويجب ان تكون بعيدة عن السلطات الانتخابية في الصناعة .

ثانيا : يلاحظ في الصناعة اللبنانية ، غياب تام للقطاع العام ، ما عدا وجوده في الكهرباء . في البلدان النامية يفتقد الاقتصاد دون حصول دور القطاع العام وجوده في الصناعة ، فمنهم من يرى ضرورة وجوده ، ومنهم من يرى العكس . لكلا النوعين مدلولاته ومفاهيمه الخاصة .

ثالثا : ان المؤسسات الصناعية الصغيرة الحجم ، رغم انتشارها الواسع لم تستطع ان تحدث الصناعة اللبنانية بمرحلات جديدة للتطور . وذلك لاسباب عدة منها : عدم قدرتها على المزاحمة وانتاجية العمل المنخفضة فيها وافتقادها الدعم اللازم من قبل الدولة .

رابعا : ان تحليل تطور دخل العملية ، حيث يتطلب الرابح الحاصل الرقمي بعض المعطيات الاساسية الاستنتاج التالي وهو ان الصناعة اللبنانية في كل تحليل هذا الدخل العملية يتطلب ما تتطور ما صعوبات جديدة يستدعي عملية تحويلها الى صناعة حديثة متطورة ، ويحدد تجديدها الحسن العالمية .

٣ — الصناعات الصغيرة (الانتاج الصغير — الحرفي) ودورها في عملية التحويل الصناعي

ان الانتاج الصغير المنتشر بكثرة في البلدان النامية يشكل الميزة المشتركة بالنسبة لكل هذه البلدان تقريبا . تلك الصناعة الريفية والصغيرة ترتكز في بلدان العالم الثالث على انتاج السلع الاستهلاكية . ويعمل في هذه الصناعات الصغيرة الاغلبية الساحقة من الايدي العاملة . لذلك فان اية عملية تطويرية للصناعة في هذه البلدان يجب ان تأخذ بعين الاعتبار دائما تطوير هذه الصناعات من حيث رأس المال واسلوب العمل ومحاولة تحويلها الى صناعات حديثة ذات انتاجية مرتفعة ، كما ان الحرب هذه الصناعات يشكل دورا كبيرا على الاقتصاد الوطني ويفاقم مشكلة البطالة في البلد . ان هذا الواقع يدعو الى بذل الجهود العلمية لدراسة عملية تطور الصناعة بدراسة التفاعل المتبادل بين الانتاج الصغير والكبير وتأثير كل منهما على تطور الانتاج الصناعي بشكل عام . وفي البلدان النامية ، حيث لا تتوفر لدى الدولة المتطلبات المالية للنمو الاقتصادي تشكل الصناعات الصغيرة ، رغم محدودية انتاجها النسبي ، مصدرا اوليا للتراكم يسمح باداء صناعات كبيرة تستخدم بعض الماكينات الحديثة . ويمكن لها ان تتحول الى صناعات حديثة متطورة في حال وجود دعم حكومي منظم ومستمر في مجال حمايتها من المزاحمة القوية وقواعد تشجيعها على تراكم الانتاج . وتقدم هذا الدعم الحكومي للانتاج الصغير على اعتبار انه اساسي في اغلبية البلدان النامية ، لانه في الاساس يتجاوب مع الحاجات الاقتصادية لهذه البلدان وهذه البلدان الفقيرة بالمواد الاولية والطبيعية والتي تعاني من نقص في الوسائل الاستثمارية وبالاخص العملة الصعبة النادرة . ويدخل في عداد الدعم الحكومي لهذه الصناعات اداء ما يسمى بالمناطق الصناعية ، التي من احدى انواعها الاساسية الدعم والرعاية على هذه الصناعات الصغيرة المنتشرة عادة في مناطق مختلفة في البلد . وهذا عام ٥٥ ، اتبعت في البلد هذه السياسة التي ترمي الى هدفين اساسيين :

دعم تطور الصناعات الصغيرة وتوزيع هذه الصناعات على المناطق ذات المستوى المنخفض لتطور الصناعة من اجل رفع الانتاجية في هذه المناطق والحد من الهجرة الى المدن . يدخل تطوير الاداءات الصناعية في هذه المناطق (من مرتفعات ، وكهرباء ، وغيرها ...) كأساس لا بد منه لدعم هذه الصناعات الصغيرة ورفع المستوى المعيشي لسكان هذه المناطق .

توزيع المؤسسات الصناعية حسب فئات عدد العاملين في لبنان عام ١٩٦٧
رقم (١٢)

فئة المؤسسة	عدد مؤسسات الفئة	نسبتها من مجموع المؤسسات	عدد العاملين في مؤسسات الفئة	نسبتهم من مجموع العمال
من ١ الى ٤ عمال	٤٤٣٢	٧١،٣٢ ٪	٧٠٤٦	١٠،٨٥ ٪
من ٥ الى ١٩	٧٠٦	١٢،٨٠ ٪	٥٠٨٣	٧،٧٥ ٪
من ٢٠ الى ٤٩	٥١٠	٨،٤٢ ٪	٧٢٧٦	١١،٠ ٪
من ٥٠ الى ٩٩	٢٠٨	٣،٣٠ ٪	٧٢٢٥	١١،١ ٪
من ١٠٠ فما فوق	٢٠٥	٣،٣٢ ٪	٣٨٣٠	٥٨،٤ ٪
المجموع	٦١٦٠	١٠٠ ٪	٦٥٠٦٦	١٠٠ ٪

المصدر : المكتب الوطني للاحصاء الاقتصادي .

وبالنسبة للبناء فإن صناعة الانتاج الحجري والخرساني لا تشكل أهمية خاصة في بقية بلدان العالم الثالث . وإن المؤسسات الصناعية الكبيرة والحديثة في لبنان تقوم على أساس انتاج المواد الانشائية . وتتطلب هذه الصناعات دورا حيويا في الدفاع الاقتصادية في البلد . إن انتاج هذه الصناعات الكبيرة يتطلب ، بدون شك ، رأسمالا كبيرة بسيولة ، من أجل شراء بعض المواد الأولية الأساسية الا تتوفر في لبنان . وكذلك يؤثر بدوره أهمية من النقد الصادر الذي يتطلب استخدامه في استيراد الصناعات الحديثة .

الجدول رقم (١٢)

ويتبين لنا من معطيات الجدول رقم (١٢) أن المؤسسات الصناعية الكبيرة التي يعمل فيها أكثر من ١٠٠ عامل في المؤسسة الواحدة تشكل بنسبتها ٨٤،٨٠ ٪ من مجموع المؤسسات في لبنان بينما يعمل فيها ٦٠،٦٠ ٪ من مجموع عدد العمال . أما في المؤسسات الأقل كبرا فيعمل فيها ٣٩،٤٠ ٪ من مجموع عدد العمال بينما لا يتجاوز نسبة هذه المؤسسات الكبيرة أكثر من ١٥،٢٠ ٪ من مجموع المؤسسات في لبنان . أما المؤسسات المتوسطة فتبلغ نسبتها ٤٠،٠٠ ٪ من عدد المؤسسات ويعمل فيها ١١،٠٠ ٪ من عدد العمال .

لا تزال الصناعة اليوم تعاني من تقليدية بدائية في الانتاج الحجري والخرساني . وهذا لا يساعد على تطوير وتحديث داخل مختلف هذه الصناعات . ويوما بعد يوم يزداد التوازن بين هذه المؤسسات الكبيرة نتيجة التطور التكنولوجي للمؤسسات الكبيرة التي تطلب المعدات الحديثة والماكينات المتطورة . إن التطور التدريجي للبنية الاقتصادية يؤدي الى انهيار عدد كبير من مؤسسات الصناعة الخرسانية والحجرية . وهذا ما يجعل نهاية الصناعة تتناقص باستمرار .

وفي الواقع ، يوجد عدة عوامل تعرقل تطور الصناعة الخرسانية والحجرية في لبنان نذكرها :

أولا : تقنين الحجرة التقليدية الذي يعيق تطور الصناعات الخرسانية والحجرية .

ثانيا : نقص وسائل الاستثمار والمعرفة فيما يتعلق بالحصول على الآلات والمواد الضرورية .

ثالثا : الصعوبات التي تعترض استعمال هذه المؤسسات

رابعا : غياب التنظيم الثابت للانتاج والتوزيع .

خامسا : نقص في الدعم الحكومي المتطلب لهذه المؤسسات

ان دعم الانتاج الصغير في لبنان يقوى اوضاع التشغيل الوطني ويساعد على توسيع السوق الداخلي ويطور الكفاءات الفردية ويهيء لها للعمل في ورشة حديثة متطورة للانتاج كما يساعد على تخفيف التبعية للأسواق الخارجية .

يختلف الاقتصاديون اللبنانيون في موقفهم من قضية الانتاج الصغير والحرفي في لبنان . ولا شك ان وراء هذا الاختلاف بالرأي حول هذه القضية ، يكمن اختلاف في مفهوم ودور الصناعات الصغيرة ، التي لا تشكل بمجموعها قضية اقتصادية فحسب ، بل وقضية اجتماعية لهذه الفئة من اللبنانيين الذين يمارسون اعمال الحرف او العاملين في الصناعة الصغيرة . ان الخطأ الذي يقع فيه بعض الاقتصاديين هو انهم يفصلون قضية تخلف الصناعات الصغيرة والحرفية عن اسباب تخلف الاقتصاد اللبناني بشكل عام والقطاعات المنتجة منه بشكل خاص .

ففي كتابه " نحو غد أفضل للصناعة اللبنانية " يكرس الدكتور رمزي الحافي الفرولي (المدير العام السابق لوزارة التصميم العام) فصلا بأكمله لمعالجة قضية " تطوير الصناعات الصغيرة في لبنان " ويحدد ان يبين اهمية الصناعات الحرفية والصغيرة في البلدان النامية والمكان الذي تحتله في برامج " التنمية الاقتصادية لهذه البلدان ينتقل المؤلف الى وضع هذه الصناعات وعوائق تطورها في لبنان ، فيحدد هذه العوائق بالاسباب التالية :

" ١ — التقهقر في الخبرة التكنلوجية اللازمة وفي الزبادة والقيادة اللازمتين لنمو الورش والصناعات الصغيرة

٢ — تقهقر رأس المال لشراء المعدات والتجهيزات واقامتها في المصانع والورش

٣ — المنافسة المتأتية من الصناعات الكبيرة

٤ — انخفاض مستوى المهارات عند العاملين في الصناعات الصغيرة

٥ — الجهل في تنظيم الانتاج والبيع فيما بين المنتجين ومن ثم سيطرة الوسيط على المنتج في كثير من الصناعات " .

واذا كنا نوافق على هذه العوائق فاننا لا نراها عوائقا بنيوية بل تكتيكية محضة وبالتالي فهي سببا وليس مسببا . فالتقهقر في الخبرة التكنلوجية ورأس المال وكذلك المنافسة وانخفاض المستوى والجهل وسيطرة الوسيط على المنتج هي انعكاس للتخلف البنيوي في الاقتصاد اللبناني وبالاخص تخلف القطاعات المنتجة كما سبق وذكرنا .

ان الوضع الصعب للصناعة اللبنانية وبالاخص الصناعات الحرفية والصغيرة يحمل الموءلف الى نتيجة وهي انه " لا يمكن معالجة عوائق الصناعة بدون مساعدة الحكومة " اي بدون دعم وتدخل الدولة في عملية التنمية الصناعية كما يفهم من ذلك . ثم يورد التدابير التي اتخذت الدولة في اتخاذها حتى الان في هذا المجال . لكن هذه التدابير لم تحقق اهدافها المرسومة بل اتجهت اتجاها آخرا وذهبت بالاساس الى الموءسسات الكبيرة دون تعميم الفائدة على الموءسسات الصغيرة والحرفية ، هذا ما يلاحظه الدكتور نحولي حيث يقول " ويبدو من هذه التدابير المتخذة لانماء الصناعة وتشجيعها ان الفائدة تعود في الدرجة الاولى الى الموءسسات الكبيرة التي هي في مركز مالي اقوى ، وتتمتع بكيان اداري اكثر تفوقا من الموءسسات الصناعية الصغيرة " ١ / ١ / ١ بدون شك ان الدكتور نحولي من الاقتصاديين الذين يوءيدون تشجيع ودعم الصناعات الصغيرة والحرفية في لبنـــان .

---

١ ـ نحو غد افضل للصناعة اللبنانية . الدكتور صافي النحولي . بيروت ١٩٦٨ وزارة التصميم العـــام . ص. ٢٦

١ ـ = = = = = = = = = = = =

= = . ٤٦

أما الدكتور عاصم عبد الله والدكتور سمير خلاط (الخبيرين في مكتب التنمية الصناعية سابقا) فانهم يشيرون الى قضية الصناعات الصغيرة والحرفية من موقع آخر ، معاكس . فهم يعالجون القضية ، انطلاقا من موقع تنفيذي سيكون عليه تأثير حجم المؤسسة الصناعية على انتاجية العامل وعلى الانتاجية بشكل عام دون رؤية وتحليل الخلفية الاجتماعية والاقتصادية لهذه القضية .

وفي سياق معالجتهم لرفع انتاجية العمل في هذه المؤسسات يقترحون " اما دمج عدة مؤسسات صغيرة بعضها ببعض وبذلك يمكننا الحد من تكاليف الادارة وبالتالي الانتاج . أو عدم تشجيع انشاء مؤسسات صغيرة الحجم وتشجيع قيام مؤسسات متوسطة او كبيرة الحجم " [1]

بالنسبة لهذين الاقتراحين يمكننا تسجيل الملاحظات التالية :

أولا : نرى ان الاقتراح الاول ، اي دمج المؤسسات ، غير ممكن للاسباب التالية : ١ ـ لم يتحدث الخبيران عن كيفية دمج المؤسسات الصغيرة يعني على اي اساس يجب ان يجري هذا الدمج . ٢ ـ اذا كانا يعتبران ان الدمج يجب ان يجري على اساس تدخل الدولة (بغلق قطاع عام او بشكل آخر لم يحددا ذلك) فان ذلك غير ممكن على اعتبار ان السياسة الاقتصادية للدولة قائمة على مبدأ الاقتصاد الحر ولا تشجع اي تدخل من شأنه التقييد في حرية السوق . ولذلك فهما لا يقترحان تدخل الدولة في هذه العملية .

ثانيا : ان الاقتراح الثاني ، وهو عدم تشجيع المؤسسات الصغيرة ، هو الذي يبقى عمليا من اقتراحات الخبيرين .

---

١ ـ القطاع الصناعي اللبناني نموه وتطوره للدكتور عاصم عبد الله . د. سمير خلاط . وزارة الاقتصاد الوطني آب ١٩٦٦ ، ص. ٢٩

من الواضح ان الانتاج الحرفي والصغير يتميز بانتاجية ودخل منخفضين ولهذا السبب يستطيع ان يكون الاساس الذي يتغلب على التخلف الاقتصادي والحصول على وضع اكثر تعادلا في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية . وان كل الاقتصاديين تقريبا ، متفقون اليوم على ان الصناعة الحرفية والصغيرة لا يمكن ان تشكل القاعدة المتينة المتطلبة للتصنيع في البلدان النامية ، لانه لا يمكن الحصول على وتائر عالية للانتاج على اساس الصناعات الصغيرة . لذلك فهم جميعا لا يتفقون ضرورة الاهتمام الكبير بها آخذين بعين الاعتبار الوجه الاجتماعي والاقتصادي لهذه القضية الحيوية في هذه البلدان والذي بيّناه آنفا .

ان اكثرية البلدان النامية ، تقدم على حلّ هذه القضية انطلاقا من البنية الاقتصادية المتدنية في تطورها التاريخي ، آخذة بعين الاعتبار الواقع الموضوعي للتقسيم الدولي للعمل والتبادلات المتطورة . فتحليل الامكانيات القائمة واستخدامها العقلاني يشكلان الاساس لحل هذه القضية . وبالنسبة للبنان ، هذا البلد الصغير ذات الموارد الطبيعية والبشرية المحدودة فانه لا يمكن تطوير جميع الميادين الصناعية على اساس الانتاج الضخم والكبير . اذ ان حل الميادين الصناعية القائمة حاليا ، مرتبطة بالاستيراد بشكل قوي . ومن هنا فان الرأي الذي يقول بعدم تشجيع الصناعات الصغيرة أو القضاء عليها رأي خاطئ في اعتقادنا . وان الصناعة الحرفية والصغيرة في لبنان ستبقى تلعب دورا هاما في الانتاج الصناعي وتشغيل عدد كبير من القوة العاملة وانه يوجد في لبنان مدن تشكل الصناعة الصغيرة والحرفية النشاط الاساسي لسكانها ، كبيدا وصور وزحله وجزين وبعلبك والنبطيه وبشمزين والدامور وغيرها .

ان الانتقال من كل ما بيّناه حول أنواع الانتاج الحرفي والصغير ودوره في عملية تطور الانتاج الصناعي بشكل عام يحتم التأكيد بان دعم الحكومة لهذا الانتاج بشكل ضرورة موضوعية له وذلك في سبيل التمويل والتسويق الداخلي والخارجي وان البلدان العربية تكوّن السوق الواسع والمضمون لتصريف هذا الانتاج والانتاج الصناعي بشكل عام .

٤ ـ التوزيع الجغرافي للصناعة اللبنانية

ان توزيع الصناعة يجب ان يأخذ بعين الاعتبار تأثر علاقاتها مع بقية ميادين الاقتصاد الوطني ·

فالصناعة كقطاع اقتصادي اساسي تمارس تأثيرا جوهريا على توزيع النقل والزراعة وانماء المدن والاماكن السكنية وعلى وتيرة التخصص الانتاجي لبعض المناطق الاقتصادية · ان هذا التأثير بين الصناعة وهذه القطاعات الاقتصادية هو تأثير متبادل وعضوي ·

ومن الضرورة الاخذ بعين الاعتبار تأثير توزيع الصناعة على وتائر نمو الانتاج الاجتماعي ·

ان الفاعلية الاقتصادية لتوزيع الانتاج الصناعي ، هي مقياس لنمو انتاجية العمل ·

ان مبادئ توزيع الصناعة في البلدان النامية يجب ان تخضع للسياسة الاقتصادية التي بدورها يجب ان توجه من اجل التطور الاقتصادي وحاجات البلد الاجتماعية والانمائية · الموسومة بسمة عامة للتطور · وبمعنى آخر يجب على هذه المبادئ ان تعكس القوانين الاقتصادية النوعية · وقبل كل شيء قانون تطور الاقتصاد الوطني والنمو المتناسق للانتاج الاجتماعي ·

ان المبدأ الاهم للتوزيع الصناعي ، هو مبدأ اقتراب الانتاج الصناعي من مصادر الخام ومن عوامل وعناصر الانتاج · والى جانب هذه العوامل المهمة فان لقضية توزيع الصناعة جانب اجتماعي وهو الحد من هجرة السكان من المناطق المتخلفة سعيا وراء العمل والعيش · عن طريق انشاء صناعات في هذه المناطق والاستخدام العقلاني للثروات الطبيعية فيها من أجل تطويرها وانمائها ·

ويلعب مبدأ تقسيم العمل بين المناطق الاقتصادية دورا مهما في التوزيع العقلاني للصناعة حيث يؤخذ بعين الاعتبار كل العوامل والعناصر الضرورية للانتاج · ويدخل في عداد هذه العوامل ، عوامل طبيعية وتقنية وبشرية والعامل التنظيم الاجتماعي للانتاج والوصول للنقل وغيرها · ان كل هذه العوامل والعناصر مرتبطة ببعضها البعض وتشترط جميعها رفع مستوى الانتاج الاجتماعي ·

تشكل قضية توزيع القوى المنتجة والميادين الصناعية احدى أهم قضايا التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي في البلدان النامية · واهمية هذه القضية يحددها بالدرجة الاولى تخلف هذه البلدان وبالاخص تخلف تلك المناطق

الريفية والمهجرة الداخلية منها الى المدن نتيجة المستوى المتدني للتطور القوى المنتجة في هذه المناطق .

وفي لبنان ، يعاني معظم المناطق اللبنانية من سوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وحيث تتعاظم الهجرة من هذه المناطق الى الخارج والى بيروت وضواحيها بشكل خاص حيث تتمركز الصناعة وتتجمع معظم الثروة الوطنية للبلد ، في ظل جميع هذه الظروف والعوامل تحتل تنمية توزيع القوى المنتجة والصناعة اللبنانية مكانا مهما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان .

انظر الجدول رقم (١٤)

التوزيع الجغرافي للصناعة اللبنانية عام ١٩٥٤ جدول رقم (١٤)

المناطق	القيمة المضافة ٪	المبيعات ٪	العمال ٪	الاجور ٪	القوة المحركة ٪
بيروت	٣٨	٣٨	٤٣	٤٥	٣٥
جبل لبنان	٣٢	٣٠	٣٦	٣٢	٣٩
لبنان الشمالي	٢٢	٢٣	١٤	١٧	٢١
البقاع	٢	٢	٣	٢	٢
لبنان الجنوبي	٥	٧	٣	٤	٣

التوزيع الجغرافي للصناعة اللبنانية عام ١٩٦٤

المناطق	القيمة المضافة ٪	المبيعات ٪	العمال ٪	الاجور ٪	القوة المحركة ٪
بيروت	٢٥،٤	٢٥،٥	٢٩،٨	٢٧،٤	١٥،٢
جبل لبنان	٥٣،٣	٤٦،٧	٥٠،٤	٥٠،٨	٣٥،٤
لبنان الشمالي	١٤،٦	١٨،٠	١٤،٠	١٦،٤	٢٦،٩
البقاع	٣،٢	٣،٢	٣،٥	٢،٣	٧،٣
لبنان الجنوبي	٤،٥	٦،٦	٢،٠	٣،١	٥،٢

نسبة التغيير في التوزيع بين عام ١٩٥٤ و ١٩٦٤

المناطق	القيمة المضافة ٪	المبيعات ٪	العمال ٪	الاجور ٪	القوة المحركة
بيروت	١٢،٦ —	١٢،٥ —	١٣،٢ —	١٧،٦ —	١٩،٨ —
جبل لبنان	٢٠،٣ +	١٦،٧ +	١٤،٤ +	١٨،٨ +	٦،٤ +
لبنان الشمالي	٧،٤ —	٥،٠ —	—	٠،٦ —	٥،٦ +
البقاع	١،٢ —	٠،٨ —	٠،٧ —	٠،٩ —	٢،٢ —

ان الميزة الخاصة للصناعة اللبنانية واوضاعها الراهنة تشير بشكل واضح الى التوزيع المتفاوت للمؤسسات الصناعية في البلد ٠

فبعد عام ١٩٤٣ اخذ يظهر اكثر فاكثر اتجاه نحو تقليص دور المدن والقرى الصناعية القديمة كزيدا وصور وصيدا وطرابلس مايل وبيت شباب ودير القمر وبعبدا والخ ٠٠٠ وكان يتدنى في اساس هذه العملية تطور علاقات انتاجية جديدة ونمو للسوق الداخلي مرتبط بها ٠

ويلاحظ من خلال تحليل التوزيع الجغرافي للصناعة اللبنانية ان وتائر عالية للتمركز قد سجلت في منطقة جغرافية واحدة وهي بيروت وضواحيها ٠ هذه الضواحي التي تدخل في اطار محافظة جبل لبنان ، بينما تستمر وتائر التمركز منخفضة في بقية المناطق ٠

وبدون شك ، ان تمركز الصناعة في أماكن محددة يمكن ان يعطي فوائد كثيرة واولها انخفاض تكاليف الانتاج ٠ وتتبع هذه الفوائد مهمة في ضوء التخطيط العقلاني للصناعة ، على اساس الاستخدام الواقعي للموارد الطبيعية في كل منطقة لكنه عندما يجري تمركز الصناعة بشكل عفوي وبدون اي تخطيط ويتميز فقط على اساس آلية الربح عند ذلك تجري هذه العملية على حساب بقية المناطق وتتحمل لها الضرر الكبير وتسيء الى أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية ٠ ذلك ما يحدث بالنسبة للمناطق اللبنانية (الجنوب ، البقاع والشمال) ٠ ان هذا التوزيع المتفاوت للصناعة اللبنانية في المناطق يجب ان لا يستمر بتطور اتجاهه الراهن ، لانه سيؤدي بالضرورة الى تفاقم اوضاع هذه المناطق وبالتالي يجب ان تتخذ كل الاجراءات التي تمنع من انماء صناعات في هذه المناطق ويجب ان يعمل على تنفيذها (لانه لغاية اليوم لم تنفذ اي اجراءات اتخذت سابقا) ٠

٥ ـ الرأسمال الاجنبي في الصناعة اللبنانية

قبل البدء بمعالجة واقع الرأسمال الاجنبي في الصناعة اللبنانية ومكانه وبالتالي دوره في عملية تطورها ، نرى انه من المفيد القاء نظرة ولو سريعة على نشاط الرأسمال الاجنبي في لبنان بشكل عام .

ان الهدف الاساسي للرأسمال الاجنبي في البلدان النامية هو نقل ارباحه الى البلدان المتطورة أي بلدان الام ، كما وانه يهدف الى ربط اقتصاد البلدان النامية بالسوق العالمي الذي يسيطر عليهم وكذلك الى الحفاظ على البنية الاقتصادية في هذه البلدان الذي يشكل استمرارها ضمانة لبقائه وسيطرته والى اعداد اسواق متجددة تقوى مواقعه في شتى القطاعات الاقتصادية .

ان هذه الاهداف العامة للرأسمال الاجنبي في البلدان النامية لا يعني مطلقا بان نشاطه وتكتيكه وأسلوب عمله هي واحدة بالنسبة لكل هذه البلدان . ان الرأسمال الاجنبي يتجه عادة الى القطاع الاقوى في الاقتصاد الوطني ويتوجه اليه من أجل السيطرة على زمام الامور فيه وهذا بدوره يؤهله للسيطرة على مجمل الاقتصاد الوطني ويختلف الاقتصاديون في البلدان النامية بموقفهم من تنامي الرأسمال الاجنبي وجوده ودوره ونشاطه فريق منهم يعتبر ان الرأسمال الاجنبي بكل اشكاله ونشاطه يشكل خطرا على الاقتصاد الوطني ويقيد تبعية البلد الى السوق العالمي ولا يساعد في القضاء على التخلف الاقتصادي وبناء اقتصاد متنوع ومتطور . وفريق آخر يعتبر انه يمكن ومن الضروري الافادة من الرأسمال الاجنبي وخبرته الصناعية والمالية ، لكن ضمن حدود معينة لا تسمح له بالسيطرة على القطاعات الوطنية والتحكم بتطورها .

والبحث يرى من الضروري السماح للرأسمال الاجنبي بالعمل بحرية مطلقة وتسهيل دوره ونشاطه ويفسح له في المجال للتغلغل في شتى القطاعات الاقتصادية متبعا مبدأ الاقتصاد الحر بكل ما له من معنى للحرية الاقتصادية ، يعني ترك الابواب مفتوحة بشكل واسع مع رقابة شكلية .

ان هذه المواقف من الرأسمال الاجنبي تنعكس في الواقع العملي للسياسة الاقتصادية في البلدان النامية .

فكل بلد يتبع السياسة التي يعتقد انها تلائم ظروفه الاقتصادية والاجتماعية وتتماشى مع برامج التنمية الملائمة في مجالاته العامة . فما هو الموقف الذي يمارسه لبنان في تنمية تدفق الرأسمال الاجنبي فيه ؟

من المعروف ان الرأسمال الاجنبي يحتل مواقع قوية في شتى قطاعات الاقتصاد الوطني اللبناني وبالاخص في قطاع المصارف . وسبب ذلك هو طبيعة النظام الاقتصادي الحر الذي يتبعه لبنان كمبدأ اساسي في سياسته الاقتصادية . ومما لا شك فيه ان هذه السياسة قد افادت لبنان افادة كبيرة في مرحلة تاريخية معينة وكانت السبب في تدفق رؤوس الاموال الصريبة بغزارة الى لبنان . ان هذه الافادة والازدهار الذي عاشه البلد كرّس مبدأ الحرية الاقتصادية الشبه مطلقة لرؤوس الاموال الاجنبية مع ان التطور الذي حصل في السنوات الاخيرة ، وخاصة في المجال الاقتصادي ، يقتضي ان يرافقه تطور في مفهوم الحرية الاقتصادية يتجاوب مع الظروف الجديدة الناجمة آخذا بعين الاعتبار التغييرات التي حصلت في المنطقة وكذلك التغييرات التي بدأت تحصل في دور القطاعات الاقتصادية داخل بنية لبنان الاقتصادية .

ومنذ بداية تدفق الرأسمال الاجنبي الى لبنان ، في قطاع المصارف كانت السيطرة تعود الى البنوك الاجنبية . ان تطور القطاع المصرفي اخذ يدخل عوامل جديدة في ترتيب هذا القطاع وادارته ، في واقع السيطرة نفسه . لقد تزايدت سيطرة البنوك الاجنبية حتى أصبحت اليوم تتردد وجود البنوك الوطنية . وهذا الواقع هو الذي حمل وزير الصناعة والنفط تقديم تقرير الى مجلس الوزراء عن سيطرة البنوك الاجنبية على الجهاز المصرفي اللبناني . وفي معرض تحديده لاهم وجوه الضرر من جراء سيطرة الرأسمال الاجنبي ، ذكر الوزير ان أهم وجوه الضرر في سيطرة الاجانب على الجهاز المصرفي اللبناني ثلاثة : سياسة للتسليف والاستثمار لا تتناسب مع مصلحة البلاد اولا ، واتاحة المزيد من القروض والائتمانات للاجانب لاستثمار الاموال العربية مباشرة من دون واسطة لبنان ثانيا ، واضعاف قدرة المصارف الوطنية على المنافسة ثالثا " ١ وسيتابع التقرير قائلا " ان المصارف الاجنبية بخلاف ما يتصور البعض ، ليست وسيلة لجذب الودائع الى لبنان ، وانما هي وسيلة لاخراج الودائع من لبنان ومن الدول العربية الى بعض دول اوروبا الغربية واميركا " ١١ ويتناول التقرير

---

١ — من تقرير وزير الصناعة والنفط الذي قدّمه الى مجلس الوزراء من أجل دراسته في كانون ٢/١٩٧٤

١١ — نفس المصدر . . .

كذلك المصارف الاجنبية ذات الصفة اللبنانية تقول : " ان المصارف الاجنبية ، ولو كانت قائمة في شكل شركات لبنانية ، انما تتبثق سياستها من مالكيها الاجانب (في اكثر الاحيان بنوك او شركات تابعة Holding Company) ولا عبرة لوجود مجلس ادارة محلي ، اذ ليس جلّ اعضائه ، وكل افراد ادارته التنفيذية ، سوى عبارة عن مستخدمين لا حول لهم ولا طول في توجيه التسليف . وانطلاقا من هذا الواقع ، فالملاحظ ان المصارف الاجنبية تعير الاهتمام الاول للتوظيف والاستثمار في الخارج وتوجه ، على العموم ، قروضها الى تجارة الاستيراد وما يتبعها من تجارة داخلية تؤمن تصريف المستوردات ولا تمنح الفعاليات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة وعامة الشعب العامل ، نسبة تذكر من تسهيلاتها ، بل ان اكثر هذه البنوك يحتقر التوظيف بحجة ارتفاع اكلاف الاعمال . وليس ادل على ذلك من مراجعة اسماء زبائنها لدى مركزية المخاطر في مصرف لبنان . . . .

وقد علمتنا التجربة اننا ان المصارف الوطنية والعربية هي التي تمول ، وحدها تقريبا ، الفعاليات المتوسطة والصغيرة ، وتقدم القروض المباشرة لافراد الشعب في مدنه وقراه . ان ترجيح التوظيف على الخارج ، نتيجة لسياسة مراكز البنوك الاجنبية ، تقدم لبنان والبلدان العربية الاخرى اموالا تنمي في أغلب الحاجة اليها . وانه ليمكن القول انه مرت قبل وتتمت تيرة نشرة لم يكن يتاح فيها لبلد عربي الحصول على قرض الا بعد عناء وقرض شروط " [1]

وهذا يفهم من التقرير ان رأسمال الاجنبي تدخل الى مرحلة السيطرة الشبه تامة والتحكم على القطاع المصرفي اللبناني . وما التقرير الا تعبير واقعي عن اوضاع سيطرته على البنوك الوطنية وتطورة هذه السيطرة والتحكم .

---

١ ـ نفس المصادر . . . . . .

لذلك يبدو ان تدفق رؤوس الأموال الاجنبي لم يتوقف بعد القطاع المصرفي اللبناني ٠ فبعد ان انحسر سيطرته على القطاع الاقتصادي الاقوى في لبنان والذي يعادل في الوقت الراهن حجم الدورة الاقتصادية وبدأ يفقد تأثيرا كبيرا على بقية القطاعات الاقتصادية بعد ذلك اتجه رأس المال الاجنبي يقدم للمصارف ايضا ، نحو القطاعات المنتجة وبالاخص نحو الصناعة الناهضة ٠ واذا كانت لا تتوفر الارقام والمعلومات عن نشاطه في الصناعة اللبنانية فان اكبر دليل على ذلك هو انتساب جمعية الصناعيين اللبنانيين الموجه الى رئاسة مجلس الوزراء ، وفي انتماء المصانع برؤوس اموال اجنبية ٠ اننا نرى من الضروري عرض هذا الكتاب للاطلاع من الصناعيين انفسهم المباشرة من نشاط الرأسمال الاجنبي في الصناعة الوطنية ٠ يقول الكتاب " تتألف جمعية الصناعيين اللبنانيين من مصانع تتقدم من تلقائهم بما يلي : ... يوجد لبنان اليوم اقبال رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار في المصانع الصناعية ، وينتظر ان يتزايد هذا الاقبال بفضل عوامل الاستقرار السياسي والاجتماعي ٠ وبفضل علاقات لبنان التجارية وانفتاحها على اسواق التصدير من لبنان ، وبفضل توفر رؤوس الاموال في المنطقة التي تبغي العمليات المالية ، ولوجود اعداد متزايدة من الشباب المؤهل مهنيا لتسلم الاعمال الصناعية وعدد يبدأ او رعلت كوكتكم الثورة لتوجيهها وادارتها والمساهمة في تنويعها وتنميتها ٠

ويهمنا من هذا الاقبال وتزايده ان يتخذ او اتخذ طابع الحسن والسوء ، فتقديرنا سلبيا ، حكومة واقتصادا ان نواجهها بما يزيل الوجه السيء اذا حصل ويبقي الوجه الحسن حتى اكثر ٠

ذلك ان اقبال رؤوس الاموال الاجنبية على التوظيف في الصناعة يجب :

أ ـ ان يزيد رأس المال المتوفر للبنانيين للتوظيف المأهول الاجنبي في الصناعة وان يأخذ رأس المال المتوفر التوظيف المأهول الاجنبي اما اللبنانيين ٠

ب ـ ان يأتي بصناعات جديدة في لبنان ، لا ان يأتي بتكرار للصناعات القائمة ٠

ج ـ ان يساعد من وكلاء الشركات الاجنبية على الانتقال من الاستيراد الى الانتاج لا ان يحرم الاستيراد والتوزيع دون ان يعوضهم من الانتقال الى حقول الانتاج الحسن ٠

د — ان يخلق او ان يدعم ديناميكية للانتاج الصناعي لا ان ينتزع من العالم الانتاج اللبناني لصالحه او يحل محله .

هـ — ان ينقل الى اللبنانيين مهارات جديدة والتقنعلميات (Technologies) جديدة لا ان يشترط المهارات او التقنيات في لبنان لمنافسه .

و — ان يدعم علاقات المساعدة التي تشد لبنان واللبنانيين الى العائلة الدولية المتعاونة لا ان يخلق ازمة او عداء .

واليوم لبنان البلد الوحيد الذي واجهته او تواجهه هذه المشكلة ، فأكثر البلدان النامية ، وعلى الخصوص المتقدمة ، واجهت مثل هذه المشاكل وعالجتها بأساليب مختلفة . بعضها مثلا ، فرنسا تسهيل الصناعة باسم المواطنين من ابناء البلاد . وبعضها ، الاتحاد السوفياتي تكون الدورة رأس المال بايدي ابناء البلاد او اشتراط نسبة معينة كحد ادنى ، وبعضها الاتحاد السوفياتي ابناء البلاد على الادارة او شؤون التسويق او شؤون الاستخدام .

واليوم هذه المشكلة الوحيدة التي يواجهها لبنان تجاه الاجانب وهما العنصر في الدورة الاقتصادية اللبنانية ، تقدر واجهتنا مشكلة الصناعة في مجالس ادارات الشركات المساهمة ، اذ اشترط القانون نسبة معينة من اللبنانيين فيها . وواجهتنا مشكلة تملك الاجانب للاراضي والابنية في لبنان وقد عدل القانون بما انها اكثر من ضرورة .

لهذا اقترح ، ان تقوم بدراسة تأليف لجنة من وزارات المالية والصناعة والاقتصاد والتجارة وهذه الجمعية وغرفة التجارة والصناعة او جمعية تجار بيروت ، لدرس المشكلة في ابعادها المختلفة وتقديم مقترحاتها لمقامكم لاتخاذ القرار المناسب ان باقتراح التعديلات اللازمة على القوانين والانظمة في لبنان أو لاقتراح الترتيبات للادارة المناسبة اذا كان الامر لا يتطلب تعديلات للقوانين والانظمة .

راجين ابلاغ هذا الموضوع ما يستحقه من العناية الكريمة . "

وقد وجهت رئاسة مجلس الوزراء الى وزارة التصميم العام كتاب جمعية الصناعيين اللبنانيين المذكور آنفا للدرس وابداء الرأي . وبعد دراسة الموضوع أجاب معالي وزير التصميم رئاسة مجلس الوزراء بكتاب أورد أهم ما جاء به الموقع على رأي معالي الوزير حول هذه القضية وتأييده على الامور التالية :

" أولا : ان كتاب جمعية الصناعيين اللبنانيين يعكس قلق الصناعيين على تطور الصناعة اللبنانية وتأثيرها من جراء تغلغل الرأسمال الاجنبي في المشاريع الصناعية .

ثانيا : ان دخول الرأسمال الاجنبي في المشاريع الصناعية وخاصة في الميادين الصناعية التالية يعني :

١ ـ ان الرأسمال الاجنبي لا يدخل الى الصناعة اللبنانية فروعا جديدة تساعد على التطور والتوسع

٢ ـ ان دخوله في الفروع الصناعية التالية يؤهله للسيطرة عليها انطلاقا من طاقته الفنية سواء من حيث الخبرة الصناعية الفنية او القدرة المالية الكبيرة .

٣ ـ ان دخوله في الصناعة اللبنانية كقطاع رأسمالي في الاقتصاد واحتلاله مركزا حساسا قويا فيما يعطيه الامكانية لتحديد تبعيته على معدل الاقتصاد الوطني اللبناني .

٤ ـ ان دخوله في الفروع الصناعية التالية يخلق مزاحمة قوية غير متكافئة من المشاريع اللبنانية المماثلة مما قد يؤدي الى تصفيتها .

ان هذا لا يعني مطلقا انه يجب اقفال الباب امام رؤوس الاموال الاجنبية للتشغير في الصناعة اللبنانية . بل على العكس تماما . ففي رأينا انه يمكن الافادة من الرأسمال الاجنبي الموجود في لبنان وتوظيفه في المشاريع الصناعية لكن ضمن شروط تضمن مصلحة الاقتصاد اللبناني وتطور الصناعة الوطنية في لبنان . ولا يسعنا في هذا المجال الا ان نؤيد ما جاء بكتاب جمعية الصناعيين اللبنانيين

بتاريخ ٢٣/٤/٢٦ وبعد الحصول على موافقة الحكومة اللبنانية بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٩ حول كيفية قيام رأس المال الاجنبي في المدارس الصناعية وتحديد اتجاهات هذا التعاون ضمن شروط وقوانين تضعها الحكومة في هذا المجال وتتمتع فيها مساهمة رأس المال الوطني اللبناني .

انطلاقا من كل ما بيناه اعلاه ، ومن منطلق الاقتراحات حول الموضوع المذكور لمختلف الجوانب ، ومن ضرورة دراسة الموضوع واهميته بالنسبة لتطور الصناعة اللبنانية ، وتأييد اقتراح جمعية الصناعيين اللبنانيين ، وتأليف لجنة تضم ممثلين عن :

١ - وزارة التعليم العالي

٢ - وزارة المالية (الجمارك)

٣ - وزارة الاقتصاد والتجارة

٤ - وزارة الصناعة والنفط

٥ - جمعية الصناعيين اللبنانيين

على ان تدرس هذه اللجنة الخطة المطروحة بغية ابعادها المنطلقة وتقدم مقترحاتها لرئاسة مجلس الوزراء حول التعديلات اللازمة على القوانين والانظمة المرعية في لبنان والمتعلقة بهذا الرأسمال الاجنبي والعاملة في مجال المدارس الصناعية على ضوء المتطلبات والمعطيات الجديدة والمصلحة اللبنانية العامة " .

وفي الواقع ، اننا نرى في رأي معالي وزير التعليم العالي واقتراحه مدخلا جديدا لهذه الدراسة وهذه القضية وابعادها على ان امر المتطلبات والمعطيات الجديدة قد تمثل في التطور الصناعي والتطورات الدولية في مجالات الاقتصاد اللبناني .

٦ — قضية التسويق الداخلي والخارجي للانتاج الصناعي

ان وحدة العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية تشكل العامل الاساسي لتنامي الاقتصاد وتصريف المنتج الوطني . فتطور السوق الداخلي وتوسيع العلاقات الاقتصادية الخارجية (١) لايمكن ان يكونا منفصلين الواحد عن الاخر بل بالعكس فانهما في علاقة وطيدة ومترابطة . ان توسيع التصدير كالعلاقات الاقتصادية الخارجية غير منفصل عن تطور الاسواق الداخلية لان الانتاج والتداول الداخلي من جهة والتجارة الخارجية من جهة اخرى يشكلان الاجزاء المترابطة والاساسية للاقتصاد .

ان قضية التسويق الداخلي والخارجي للانتاج الوطني تجسد احدى اعقد القضايا في عملية التطور الاقتصادي في البلدان النامية وتتجسد اهميتها في ان اقتصاد البلدان النامية يتعلق بدرجة كبيرة باستيراد البضائع الاستهلاكية كما وان انتاجها في هذه البلدان لا يتعدى ١/٣ استهلاكها . والانتاج الوطني وخاصة الصناعي يعاني مزاحمة قوية جدا من قبل البضائع الاجنبية في السوق الداخلية والخارجية وبالاخص في نفس اسواق البلدان النامية .

اما مايتعلق بلبنان فان هذه القضية هي عقد قضية التسويق الداخلي والخارجي مهمة ومحددة بالنسبة لتطور الانتاج الوطني وخاصة تطور الصناعة اللبنانية . وهذه الاهمية يحددها ضيق السوق الداخلي والتبعية الكبيرة للاسواق الخارجية وعدة عوامل مهمة مرتبطة بالانتاج والتداول والتسويق .

ان افاق تطور الصناعة اللبنانية مرتبطة بامكانيات توسيع مجالات التسويق الخارجي يعني بوجود اسواق خارجية ثابتة لتصريف الانتاج الوطني ونستطيع القول ان لاهمية التسويق الداخلي والخارجي بالنسبة لبلد صغير كلبنان قيمة واحدة اوذات الاهمية من حيث دور كل واحد في مجال تطور الصناعة اللبنانية .

---

(١) ان اصطلاح السوق الخارجي يستخدم هنا بمعنى العلاقات التجارية الخارجية ويقصد بها مجموعة العلاقات المختصة ببيع وشراء البضائع في السوق الخارجي وكذلك انتاج البضائع من اجل التصدير (وما يسمى ذلك القطاع التصديري للصناعة او الصناعات التصديرية) واستهلاك البضائع المستوردة . اما اصطلاح السوق الداخلي فيعني العلاقات الاقتصادية الداخلية وهي مجموعة العلاقات المرتبطة بالانتاج فقط من اجل حاجات السوق الداخلي وتداول البضائع فيه .

وبالنسبة لقضية السوق الداخلية وعملية تصريف الانتاج وكذلك العمليات المرتبطة بها كالتداول والاستهلاك فانه من الصعب بحثها بشمولية انطلاقا من النقص في المعطيات الاحصائية . وكما جاء في الخطة السداسية فانه " لاتوجد معطيات مباشرة عن التجارة الداخلية . ولذلك يصعب القاء ضوء عليها وتقديرا لاهميتها في الحسابات الاقتصادية الوطنية لكونها مندمجة في قطاع الخدمات .

ان هذه الظاهرة هي احدى الظواهر الفوضوية في التنظيم الاقتصادي ومصلحة الاقتصاد الوطني تقتضي بالضرورى القضاء عليها وتنظيم السوق الداخلي بحيث يصبح بالامكان علميا ، فهم ووضع توقعات التطور في السوق الداخلي . انطلاقا من هذا الواقع المؤسف سوف لن نتمكن من دراسة التسويق الداخلي ولذلك سننتقل الى قضية التسويق الخارجي والتي هي في الواقع مضامة اكثر من اى موضوع آخر في مجمل العلاقات الاقتصادية في لبنان . (انظر الجدول رقم ١٥) .

بالرغم من بدء نود ان نلاحظ ظاهرة مهمة في المجال الاقتصادي ، وهي انه في الفترة الاخيرة برزت ميزة جدية في الاقتصاد اللبناني وهي ميزة النمو السريع للتصدير الصناعي بوتائر عالية جدا وان المعطيات الاحصائية عن التجارة الخارجية للبنان تبرهن بأن المنتوجات الصناعية اصبحت تحتل مكانا مسيطرا في التصدير اللبناني بينما تتقلص نسبة حصة المنتوجات الزراعية في التصدير العام . ومما لاشك فيه ان هذه الظاهرة يمكن تفسيرها بالعوامل والاسباب التالية : —

اولا : تدل هذه الظاهرة عن انتعاش قد تشهده الصناعة اللبنانية في السنوات الاخيرة لانه لايمكن ان يزداد التصدير بدون زيادة الانتاج حتى ولو كانت للتصدير فانه يساعد على توسيع السوق الداخلي ورفع القدرة الشرائية لكنه لايساعد بالشكل المطلوب على تقليص العجز الناتج عن الاستيراد .

ثانيا : ان هذه الظاهرة تحمل في طياتها بداية تغييرات جدية في علاقات لبنان

تطـــور الصـــادرات الصناعيـــة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ (بملايـــين الليـــرات اللبنـــانيـــة (جدول رقم ١٥)

نـــوع النشـــاط	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
منتجات الصناعات الغذائية والزراعية	٣١ر٦	٣٢ر٣	٣٧ر٨	٤٧ر٢	٤٦ر٥	٥٩ر٠
نسيـــج ...	٣١ر٩	٤٢ر١	٤٣ر٤	٥٦ر٢	٦٤ر٣	٧٥ر٩
مستخرجات المناجم المعدنية	١١ر٩	١١ر٤	١٥ر٤	٢١ر٠	٣٤ر٦	٤٣ر٤
معادن الات ـ اجهزة	٣٧ر٠	٣١ر١	٤٦ر٥	٣٩ر٥	٥٣ر٠	٦١ر٥
خشب ، مطاط ، منتجات كيماوية	١٧ر٣	٢١ر٠	٢٨ر٩	٤٢ر٥	٥٢ر١	٧٠ر١
مفروشـــات	١ر٨	٣ر٥	٣ر٦	٥ر٧	٨ر٢	٦ر٢
منتجات متنوعـــة	١٤ر٦	٢٣ر٧	٢١ر٤	٢٦ر١	٢٧ر٢	٣٨ر٤
المجمـــوع	١٤٦ر١	١٦٥ر١	١٩٦ر٢	٢٣٨ر٢	٢٨٨ر٦	٣٥٤ر٥

الاقتصادية مع البلدان العربية (السوق الرئيسي للبنان) باتجاه ضرورة التنسيق والتفاهم الاقتصادي معها .

ثالثا : ان اقفال قناة السويس بعد حرب حزيران والصعوبات التي نجمت عنه في علاقات البلدان العربية مع البلدان الاوروبية ادى الى تقوية دور لبنان في عملية تلبية هذه البلدان بالبضائع الصناعية المتطالبة لاسواقها .

رابعا : هروب بعض رؤوس الاموال السورية الى لبنان التي اتجهت تقريبا جميعها الى الصناعة على اعتبار ان اصحابها يملكون الخبرة الصناعية .

خامسا : وجود اسواق عربية واسعة امام المنتوجات الصناعية . ويجدر القول هنا ان البضائع الصناعية اللبنانية لاتلاقي في هذه الاسواق مزاحمة قوية ندها كالمزاحمة التي تلاقيها في ذات السوق اللبناني .

سادسا : التضخم الذي حصل في قطاع الخدمات مع تقلص حجم الخدمات العامة جعل بعض رؤوس الاموال تتجه نحو الصناعة وشجعها في ذلك العوامل الايجابية المذكورة انفا .

سابعا : وجود كوادر صناعية في لبنان متطورة نسبيا اصبحت تملك خبرة لابأس بها في مجال الصناعات القائمة في لبنان والتي توجه منتوجاتها نحو التصدير بنوعية جديدة .

ان جميع هذه العوامل الى جانب عوامل اخرى متعددة ساعدت على تطور الصناعات التصديرية ، وبالتالي تطوير حجم التصدير الصناعي بشكل عام . ان هذه الطفرة في التصدير الصناعي لايمكن ان تستمر اذا لم يرافقها اجراءات جديدة على صعيد التطور الصناعي العام وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية مع البلدان المستوردة سواء في مجال التنسيق ام في مجال التخطيط للدخول في السوق العربية المشتركة .

٧ ـ التطـــور الميداني للصنـاعة في السنوات الاخيرة

بعد هذا العرض لاوضاع الصناعة اللبنانية وقضايا تطورهـا العامة نرى انه من المفيد عرض التطور الميداني لها للوقوف على مشاكل كل فرع من فروعها القائمـة وحركـة تطـوره . (انظر الجدول رقم ١٦) .

المقـالـــع :

النشاط الانتاجي : استخراج الحديد الخام والمعادن الاخرى الموجـودة وتنقيتهـا . واستخراج مختلف الاحجار الثمينة وغيرها كالمرمر والصخور والرمل . وتستخدم بذلك وسائل قديمة ويجري الان تحديث هذه الوسائـل .

الموقع الجغرافي : منـاطق الجبـال ـ اللقلوق ، بيت مـرى ، شمـــلان البتـرون ، منداقـة الشوف ، راشيـا ومناقـة جزين .

التطـــور : شهدت هذه الصناعة تقلصـا في عدد العمال ورؤوس الاموال المستثمرة حيث كان عدد العمال في سنة ١٩٦٦ ، ٢٣٠٥ اصبح في عام ١٩٧٠ ، ١٢٥٨ عاملا . اما رؤوس الاموال المستثمرة فقد انخفضت من ٧٦٦٩ مليون ليرة الى ٤٫٨٩٢ مليون ليرة لم تحدث اية تغييـرات جوهرية في ترتيـب هذه الصناعـة .

صناعة المواد الغذائية :

النشاط الانتاجي :

* اللحوم ومشتقاته : يمكن القول ان هذه الصناعة لاتزال تستعمل الوسائل القديمة والغير ممكنة • يستخدم في هذه الصناعة مختلف انواع اللحوم وبالاخص لحم البقر ، والخنزير ، الغنم ، الماعز ، ويستهلك الانتاج داخليا •

الموقع الجغرافي بيروت وجميع المناطق اللبنانية •

* الالبان ـ الحليب ومشتقاته ، تعتبر هذه الصناعة من الصناعات القديمة في لبنان وكانت تعتمد على الوسائل المتخلفة في الانتاج • لكن اليوم بدأت تدخل اليها الالات الحديثة التي تساعد على زيادة الانتاج مواد هذه الاولية الحليب ومشتقاته ، لبنة ، جبنة ، كريم ، زبدة •

* صناعة المعلبات لحفظ الخضار والفاكهة • يمكن اعتبار هذه الصناعة حديثة العهد على اعتبار انها دخلت الى لبنان منذ ربع قرن تقريبا •

منتوجاتها : مربى التفاح والمشمش والفريز والبرتقال وكذلك عصير البندورة ومعلبات الفاكهة والخضار وعصير التفاح والبرتقال والعنب والعنب ... الخ وكذلك ماء الزهر التي تستخدم في صناعة الشراب والبوظة والحلويات وغيرها •

الموقع الجغرافي : بيروت ولبنان الجنوبي والشمال • وكذلك في بقية المناطق بدرجات مختلفة يستهلك الانتاج في الداخل ويصدر الفائض الى البلدان العربية •

* صناعة الطحين : تعتبر هذه الصناعة من الصناعات التقليدية في لبنان وهي مجهزة حاليا بالات حديثة تلبي حاجات البلد الاولية وتواجه منافسة اجنبية غير محدودة من حيث النوعية والقدرة التزاحمية .

منتوجاتها : الطحين ، الزيرو ، والبلدي . ويستخدم في انتاج الخبز والطحين الممتاز في صناعة الحلويات والبسكويت والمكرونة وما شابه ذلك .

الموقع الجغرافي : بيروت ونواحيها وطرابلس والانتاج هو للاستهلاك الداخلي والتصدير الى البلدان العربية .

* صناعة السكر والتكرير : قبل الحرب العالمية الثانية كانت هذه الصناعة موجودة في لبنان وكان يتم انتاج السكر من قصب السكر ، ثم انشأ بعد الحرب مصنعان للتكرير ، اما المصنع القديم الذي كان قد انشأ في الصبدة قد توقف عن العمل .

المواد الاولية : الشمندر ، السكر الاحمر والمنتجات المستخدمة في عمليات التكرير . الانتاج للاستهلاك المحلي اساسا .

الموقع الجغرافي : طرابلس ، البقاع وجبل الديب .

* البسكويت والمكرونة : لقد عرفت هذه الصناعة قفزة كبيرة من حيث الكمية والنوعية التي تتساوى مع المنتوجات الاجنبية وكذلك من حيث حداثة تجهيزاتها واساليب العمل فيها الانتاج : البسكويت ، الشوكولاته ، المكرونه ... الخ .

الموقع الجغرافي : بيروت ونواحيها ، الانتاج يصدر الى كل البلدان العربية وبلدان الشرق الاوسط .

* صناعة الحلاوة وزيت السمسم والحلقوم : ان هذه الصناعة تقليدية وتملك تجربة كبيرة ونوعية جديدة . مواد خا الاولية من السمسم والسكر والبزورات والجوز وما شابه ذلك . تصدر الى البلدان العربية وبعض الدول الافريقية .

الموقع الجغرافي : بيروت ، طرابلس ، صيدا .

* النشا ومشتقاته : تعتبر هذه الصناعة حديثة حيث نشأت اثناء الحرب العالمية الثانية ومرت بقفزة كبيرة وانتاجها جيد • مواد صنعها الاولية من الذرة ، انتاجها النشا ومشتقاته من اجل الاستهلاك الداخلي والتصدير الى البلدان العربية •

الموقع : المصروان وضواحي بيروت •

* الدبس : هذه الصناعة تقليدية وتتبع وسائل قديمة في الانتاج مواد صنعها الاولية العنب والعروب الانتاج للاستهلاك والتصدير الى البلدان العربية •

الموقع : بيروت ، البترون ، الدامور ، جبيل ، وبعض الاماكن في الجبل •

* صناعة المعلبات والبواسة : ان المعلبات التي تصنع في لبنان تقسم الى نوعين : معلبات رئيسية وهي قديمة الصنع ومعلبات غربية (افرنجية) وهي حديثة الصنع • اما البواسة فتنتج في لبنان في شكليها الافرنجي والعربي وتنتج من الفاكهة الدارجة وفي نوعين جيدة وتلبي الجميع تستهلك اساسا في لبنان ويصدر قسما صغيرا منها الى البلدان العربية • مواد صنعها الاولية من : الملح الناعم ، سكر ملحون ، كريم طرطير ، ازوتات اوشكل بصودة ، خلاصته السمنة المصارة ، البيض النشا ، المربيات والفاكهة الدارجة المشمسة او المحلبة •

الموقع : بيروت ، طرابلس ، صيدا ، صور ، وزحلة •

* زيت الزيتون : زراعة الزيتون في لبنان بدأت منذ القدم ومن الزيتون يصنع زيت الزيتون بواسطة معاصر من الاحجار • وفي الوقت الحاضر تطورت هذه الصناعة واصبحت تستعمل الآلات الكهربائية والميكانيكية الحديثة •

الانتاج : ٥٠ الف طن سنويا ، تستهلك اساسا في الداخل وفي حال الموسم الجيد يصدر منها الى البلاد العربية والاجنبية •

يوجد في لبنان ما يقارب ٥٠٠ معصرة منتشرة في الاماكن القريبة من الزيتون •

* الزيوت النباتية والدهون (ماعدا زيت الزيتون)

لقد نشأت هذه الصناعة في عام ١٩٤٦ وتعتمد هذه الصناعة على مصانع كبيرة مجهزة بالآلات الحديثة ويتساوى انتاجها في نوعيته مع افضل المنتوجات الاوروبية .

المواد الاولية : بزر القطن ، القمح ، زيت الكاكاو ، زيت النخيل ، زيت الزيتون ، بذر دوار الشمس ، زبدة نباتية ..الخ .

الانتاج : للاستهلاك الداخلي وللتصدير الى البلدان العربية واوروبا الغربية الشمالية ، امريكا ، الصين والهند .

الموقع : بيروت وضواحيها وطرابلس .

ان تطور صناعة المواد الغذائية بشتى انواعها يعكس نموا سريعا حيث يلعب التصدير الى البلدان العربية والاستهلاك الداخلي دورا مهما في دفعه كما وان النوعية الجيدة لانتاج هذه الصناعة يؤهلها لمنافسة زيوت قد رتبها التزاحمية .

وفي فترة عام ١٩٦٥ - ١٩٧٠ ارتفع عدد مؤسسات هذه الصناعة من ٢٣٥٩ الى ٢٧١٨ مؤسسة ، اما عدد العمال فقد ارتفع من ١٠٢٨٩ الى ١٤٢٨٣ عاملا ورؤوس الاموال المستثمرة من ١٣٠ مليون ل.ل الى ١٩٦ مليون ليرة لبنانية يجب حماية هذه الصناعة من المزاحمة الاجنبية ومساعدتها على تأمين اسواق ثابتة لتصريف انتاجها في الخارج .

صناعة المشروبات :

النشاط الانتاجي :

* صناعة الكحول : هذه الصناعة التي يمكن اعتبارها جديدة ، تملك الان من المعدات الحالية ما يسمح لها باعطاء انتاج ذات مكان مرموق . وهذا الانتاج يستهلك في السوق الداخلي والتصدير .

مواد الاولية : التمر ، التين ، البزورات ، الشعير ، الذرة ، الدبس

الانتاج : الكحول الابيض الذي يستخدم لتحضير المشروبات والكولونيا

الغسول الحادية الملونة .

الموقع : بيروت وضواحيها والمتن .

* صناعة الخمر والمشروبات :

ان هذه الصناعة اللبنانية التقليدية اخذت تتطور في الفترة الاخيرة وتدخل في عملية الانتاج وسائل انتاج متطورة نسبيا .

المواد الاولية : العنب والينسون .

الموقع : في كل مناطق لبنان .

والى جانب الخمر ينتج من المشروبات الروحية البرندي والويسكي . الانتاج يستهلك محليا ويصدر الى بلدان الشرق الاوسط ودخل اليوم اسواق اميركا وبزاحم المشروبات الاجنبية .

* صناعة النبيذ والخل :

تتميز هذه الصناعة بوجودها بشكل عام نظرا لما يتمتع به لبنان من انواع متعددة وجيدة من العنب .

مواد ها الاولية : العنب والعنب الناضج واليونسون .

الانتاج : نبيذ احمر متين ، ابيض ، ورد ، وخل . الخل الابيض والخل الاحمر .

الموقع : في مختلف المناطق اللبنانية .

* صناعة البيرة :

ان هذه الصناعة حديثة العهد في لبنان حيث بني المصنع الاول عام ١٩٣١ لقد اصبحت هذه الصناعة متطورة وتتبع في الانتاج وسائل حديثة تؤهلها للمقارنة بأفضل المنتوجات العالمية المماثلة . يوجد في لبنان ثلاثة مصانع تلبي حاجات الاستهلاك المحلي ويصدر قسما منها .

مواد ها الاولية : الشعير والخميرة وحشيشة الدينار

* صناعة المرطبات والمياه الغازية :

ان هذه الصناعة القديمة قد وصلت اليوم الى درجة عالية من الحداثة ومستوى رفيع وجيد ومتنوع من الانتاج .

الانتاج : مياه الصودا ، مياه غازية ، مياه معدنية ، كولا ، بيبسي كولا ، سفن آب ، جلسول ، مصير الليمون ... الخ .

الموقع : بيروت ، طرابلس ، والضواحي .

الانتاج : للاستهلاك المحلي والتصدير .

مواد الاولية : السكر وملحقات العطور وغاز حامض الفحم وعصير الفواكه

لقد عانت صناعة المشروبات من بعض التأرجح في حركة التوظيفات لكن مستقبلها العام كان يسير بارتفاع خلال فترة ١٩٦٥ - ١٩٧٠ . كانت رؤوس الاموال المستثمرة تمثل ٢٤ مليون ليرة في عام ١٩٦٦ فاصبحت ٣٢ مليون ليرة في سنة ١٩٦٧ ثم عاد وارتفعت الى ٣٧ مليون ليرة عام ١٩٧٠ . اما بالنسبة لعدد العمال والمؤسسات فلم يحصل فيها اي تغيير جوهري .

* صناعة التبغ :

هذه الصناعة قديمة العهد في لبنان وتعود الى العهد العثماني لكنه في عام ١٩٣٥ منحت سلطات الانتداب احتكار صناعة التبغ الى شركة الريجي ولا زالت الشركة تعمل بموجب هذا الامتياز لغاية الان . ولم يحصل اي تغيير جذري في تركيب هذه الصناعة سواء من حيث رؤوس الاموال المستثمرة او عدد العمال .

* صناعة النسيج :

العوامل الانتاجي :

يمكن اعتبار هذه الصناعة حديثة العهد اذ انها بدأت فعليا سنة ١٩٣٥ وفي اثناء الحرب العالمية الثانية وحدها شهدت تطورا ملحوظا

وساعد على ذلك صعوبة المواصلات بين الشرق والغرب بسبب الحرب العالمية الاخيرة وما نتج عنه من اعتماد على النفس في انتاج السلع الاستهلاكية المتنوعة .

النشاط الانتاجي : يشمل النشاط الانتاجي لصناعة النسيج على الفروع الصناعية التالية : -

- التنزل والحياكة
- صناعة النسيج والمنسوجات اليدوية وغير اليدوية
- صناعة النسيج الالي
- صناعة التنزل والحياكة القطنية والصوفية والحريرية
- صناعة الصباغة والتبييض والطباعة
- صناعة الملابس والستائر واغطية المفروشات
- صناعة التطريز والاشغال والمنسوجات الالية
- صناعة الاقمشة والمجدولات
- صناعة الخيوط
- صناعة غزل القطن وحياكته
- صناعة ندف القطن وتنقية القطن .
- صناعة الحبال والاكياس وخيوط القنب
- صناعة المواد النسيجية النباتية
- صناعة خيوط الصوف
- حياكة السجاد
- حياكة الالبسة الداخلية والخارجية

وتجدر الاشارة الى انه في السنوات الاخيرة ظهرت في لبنان صناعة السجاد مستعملة الالات والماكينات الحديثة التي اهلتها بأن تحقق انتاجا متطورا سمح لها بالتصدير الى البلدان العربية والاجنبية .

ان صناعة النسيج بأمكانها ان تتطور بوسائل اسرع لولا المزاحمة الاجنبية والتسهيلات الجمركية لاستيراد البضائع الاوروبية وغير الاوروبية المماثلة ، لانه في الواقع تتوفر كل الموارد الذاتية من تكنيكية وخبرة وانتاج جيد ومرغوبية من حيث التسويق الداخلي والخارجي وبالاخص نحو البلدان العربية والافريقية .

بالرغم من المشاكل التي تعانيها صناعة النسيج في لبنان ، فانها قد استطاعت ان تتطور تطورا جيدة الى الامام والذي ساعد على ذلك تدعيم الصادرات الصناعية التي اترتسه الحكومة في اتجاه دعم وتطوير هذه الصناعة . ان اسياسة دعم الصادرات النسيجية تتطلب بعض التعديلات في ضوء المعايسات والظروف الجديدة التي نشأت في السنوات الاخيرة . اما التغييرات التي حصلت في هذه الصناعة فهي الاتية : —

من سنة ١٩٦٥ الى سنة ١٩٧٠ ارتفع عدد العمال من ٤٨٤٠ الى ١٠٣١٤ عاملا وعدد المؤسسات من ١٢٤٣ الى ٣٦٤ مؤسسة . اما رؤوس الاموال المستثمرة فارتفع من ٧٤ مليون ليرة الى ١١٦ مليون ليرة في ذات الفترة .

* صناعة الاحذية والملبوسات :

النشاط الانتاجي :

أ) صناعة الاحذية : لقد شهدت هذه الصناعة في الفترة الاخيرة قفزة كبيرة . وادخلت عملية الانتاج الالات والمعدات الحديثة مما جعلها تنجز هذه الوثبة المشهودة . ان التطور التكنيكي لهذه الصناعة وبناء المصانع الكبيرة ساعد بنسبة كبيرة على تقلص المحترف الصغيرة التي كانت منتشرة في المدن اللبنانية وبالاخص السامارية كصيدا وصور والدامور وغيرها .

مواد صناعة الاحذية : الجلود والنعال المدبوغة القطن ، المسامير الصغيرة .

انتاجها : الاحذية الجلدية والمطاطية المختلفة للرجال والنساء والاولاد . ويستهلك الانتاج محليا ويصدر الى البلدان العربية وغيرها .

ب) صناعة الملبوسات :

تعتبر هذه الصناعة حديثة من حيث وسائل الانتاج المستعملة فيها وكذلك تطورها في اتجاه تلبية حاجات الناس المتطورة . وقد اثبتت في السنوات الاخيرة من خلال انتاجها الجيد انها تستطيع الاستمرار في الصمود في حال حمايتها من المزاحمة الاجنبية .

انتاجها : الالبسة الجاهزة الداخلية والخارجية القمصان ، البرانيطات الالبسة النسائية الداخلية القمصان والـ الزنانير وغيرها .

يستهلك الانتاج محليا ويصدر الى الخارج وبالاخص الى البلدان العربية .

بالنسبة لصناعة الاحذية والملبوسات فانه قد حصل تطور ملحوظ في فترة ١٩٦٥ - ١٩٧٠ حيث ازداد عدد المؤسسات من ٢٥٠ الى ٣٩٦ مؤسسة . وعدد العمال من ٣٢٤٤ الى ٥١٦٥ مؤسسة اما رؤوس الاموال المستثمرة فقد ارتفعت من ٢١ مليون الى ٣٥ مليون ليرة لبنانية .

صناعة المفروشات :

*

العناصر الانتاجية :

* صناعة المفروشات المعدنية بختلف انواعها واشكالها .

- صناعة القماش والمخمل ان

- صناعة المفروشات المدنية

تتميز هذه الصناعة بجودتها والدقة التي تصنع بها . فالايدي العاملة في هذه الصناعة ذات خبرة كبيرة وتتطور مع تطور الاسواق العالمية والذوق العاصر . فهي من حيث الاناقة والجودة تضاهي اهم الصناعات العالمية هذا التطور الذي شهدته صناعة المفروشات ساعد على تقليص

الاستيراد ودفع بالمقابل انتاجها الى التصدير نحو البلدان العربية وغيرها .

ويستثمر في هذه الصناعة حاليا نحو ٥٠ مليون ليرة لبنانية ويعمل فيها اكثر من ٥٥٠٠ عامل .

اما عدد المؤسسات فقد وصل الى ٥٤٠ مؤسسة .

صناعة الخشب والقليسن :

النشاط الانتاجي :

الخشب المحاكي

الخشب المضغوط

خشب اللاتيه

رغم حداثة هذه الصناعات فقد تعددت انشطتها الانتاجية ، فانه يمكن الاعتبار بان الفترة الاخيرة في تاريخ هذه النشاطات كانت فترة ازدهار ونمو ورواج في اوروبا . وتتأثر هذه الصناعة بعدة عوامل منها : نمو حركة البناء وما تتطلبه من لوازم ضرورية لها . وكذلك التدهور في البلدان العربية وجمود انتاج هذه الصناعة وعوامل اخرى .

في سنة ١٩٦٥ كان يعمل في هذه الصناعة ١٢٧٦ عاملا وارتفع هذا العدد في سنة ١٩٧٠ حتى وصل الى ٢٠٦٧ عاملا ، عدد المؤسسات فقد ارتفع بالتالي من ١٢٧ الى ٢٠٦ مؤسسات . وراقب هذا النمو في عدد العمال والمؤسسات نمو في رؤوس الاموال المستثمرة حيث كانت ١٣ مليون ليرة في سنة ١٩٦٥ فأصبحت ٢٤٫٥ مليون ليرة في سنة ١٩٧٠ .

بالنسبة الى صناعة القليسن فقد ارتفع انتاجها ١٢٧٧ وتطورت بفضل الالات الحديثة التي تدخل في الانتاج وكذلك بتزايد ازدياد الطلب على منتوجاتها . والقليسن الذي يدخل في الصناعة لوازم البيد وغيرها من انواع هذه المادة .

صناعة المحبرة والورق :

النشاط الانتاجي :

صناعة الورق

صناعة الكرتون بانواعه

صناعة المحبرة

لقد تطورت هذه الصناعة بشكل عام ويعود هذا التطور الى ازدياد الطلب على منتوجاتها وكذلك الى تجهيزها الحديث الذي يؤمن لها بتلبية رغبات السوق وحاجاتها .

وتعكس الارقام في الجدول رقم (١٦) هذا التطور الكبير . ففي سنة ١٩٦٠ كان عدد العاملين فيه اقل من ٥٦٤ عاملا ارتفع في سنة ١٩٧٠ الى ١١٥٠ عاملا وعدد المؤسسات من ٤٠ الى ٧٥ مؤسسة لذات الفترة . اما رؤوس الاموال المستثمرة فقد ازدادت من ٦ ملايين ليرة الى ٢٧٫٥ مليون ليرة لبنانية في عام ١٩٧٠ ...

صناعة الباصات :

تعتبر هذه الصناعة من الصناعات الحديثة في لبنان . والطلبية الاجنبية تزداد يوما بعد يوم نتيجة التطور التقني لصناعة الباصات التي تعتبر في العالم . فهي اليوم تستخدم احدث الاساليب الصناعية وتطور انتاجها من المنتوجات الجديدة .

ففي خلال عام ١٩٦٥ — ١٩٧٠ ارتفع عدد العمال من ٣٥٢٥ الى ٥٢٨٠ عاملا وعدد المؤسسات من ٢٢٦ الى ٣٥٠ مؤسسة اما رؤوس الاموال المستثمرة ارتفعت من ٤٦ الى ٤٢٫٥ مليون ليرة لبنانية .

صناعة الملبوسات :

الملابس الانتاجية

ملابس السفر

الالبسة الجلدية

الجزادين وما شابهها

حقق المصنوعات الجلدية

هذه الصناعة قديمة الجديد في لبنان . كانت في الماضي تستعمل الوسائل البدائية ومتخلفة في الانتاج لكن في الفترة الاخيرة احدثت تطورا عميقا وبدأت باستعمال احدث الماكينات والالات المستعملة في هذه الصناعة . وفي السنوات الاخيرة اخذت هذه الصناعة تصدر منتوجاتها الى مختلف البلدان العربية والعالمية وبالاخص الافريقية .

في سنة ١٩٦٥ كان مجموع عدد عمالها يساوي ١٢٤٨ عاملا فارتفع في سنة ١٩٧٠ الى ١٤٢٨ ، وعدد المؤسسات من ١١٠ الى ١٢٦ مؤسسة اما رؤوس الاموال المستثمرة فارتفعت من ١٤ الى ١٦ مليون ليرة لبنانية .

صناعة المعادن :

النشاط الانتاجي

تطبيق الاستثمارات

صناعة الآلات وكل المنتوجات المعدنية

المؤسسات

لقد ازدادت هذه الصناعة تواضعا في عدد العمال ، والمؤسسات ورؤوس الاموال المستثمرة وذلك واضح من الجدول المذكور

صناعة المواد الكيماوية :

النشاط الانتاجي :

صناعة المواد الكيمائية الاساسية

صناعة المتفجرات والاعتاب النارية

صناعة الاسمدة الكيمائية

صناعة الادوية

صناعة الروائح العطرية ومواد التجميل

صناعة الدهان والبويا

صناعة الصابون والمنظفات الكيمائية

صناعة الكبريت

صناعة الفحم

صناعة الصلف المركب وغيرها .

ان الصناعة الميكانيكية تطورت ، في السنوات الاخيرة ، بوتائر عالية جدا . وقد تمت الفروع الاربعة لهذه الصناعة ، الاساسية والادوية والادوات والصناعات الميكانيكية ، مركزا جذابا لهذا التطور . ان الاساليب الحديثة في هذه الصناعة وكذلك الآلات التي تدير الى البلدان الغربية والاوربية دفعتها بخطى قوية نحو النمو وزادها علمية التفكير فيها .

فبينما كان عدد العمال يبلغ ١٤٨١ عاملا في سنة ١٩٦٥ أصبح ٢٤٧٥ عاملا في سنة ١٩٧٠ وارتفع عدد المؤسسات من ٢٠٤ الى ٢٦٠ مؤسسة اما بالنسبة الى رؤوس الاموال المستثمرة فتمت من ٢٧ الى ٩٢ مليون ليرة لبنانية .

صناعة البترول والفحم :

يلاحظ في معطيات الجدول المذكور انه لم يحصل اي تغيير جدّي في هذه الصناعة وان تطورها مرتبط لسدة عوامل موضوعية .

صناعة المواد المعدنية غير المعدنية :

الفرع الانتاجي :

صناعة الاترنيت

صناعة الاسمنت

صناعة الزجاج

صناعة الفخار والخزف والبورسلين

صناعة نشر الرخام وصقله

صناعة مصبوبات الاسمنت

صناعة الآجر .

لقد تميزت هذه الصناعة بنموّ عال في تطورها . وتشكل حركة تطور رؤوس الاموال المستثمرة دليلا واضحا لذلك . فبينما كانت في سنة ١٩٦٥ تشكل ١١٣ مليون ليرة ، ارتفعت في سنة ١٩٧٠ الى ١٦٥ مليون ليرة لبنانية .

وتجدر الملاحظة ان اسواق التصدير الى البلدان العربية تستوعب جزءا كبيرا من منتوجات هذه الصناعة ٠

صناعة المنتوجات المعدنية :

النشاط الانتاجي :

الادوات المعدنية واجزائها ، المنتجات المعدنية ، قطع قطل السيارات والكميونات ، الفلالات ، اللوالب ، الجسور الحديدية ، خزانات البترول والوقود ، الصنابر ، ادوات الطبخ والتدفئة والانارة ، الدبابيس ، المسامير والبراغي بمختلف انواعها ، ادوات تربية المواشين والنحل ، النوافذ والابواب الحديدية ، السيارات والاسرة بمختلف انواعها ٠ الاسلاك الحديدية ومشتقاتها ، الشبك الملحم لتسليح الباطون ، الاوعية المعدنية وكثيرا من المنتجات الواسعة الاستهلاك ٠

لقد شهدت هذه الصناعة في الفترة الاخيرة ازدهارا ملحوظا وانتشرت منتجاتها في السوق الداخلية ، وكذلك في اسواق البلدان العربية ٠ ان هذه الصناعة تعتبر من الصناعات التي ترتبط ارتباطا وثيقا باتساع السوق والعملية الانتاجية ٠ على اعتبار ان منتجاتها المتعددة والكثيرة تدخل في نطاق اكثر العمليات الانتاجية والبنائية والتجهيزية ٠ ففي الفترة مابين عام ١٩٦٥ و ١٩٧٠ ارتفع عدد العمال من ٤٤٢٦ الى ٤٦٥٧ عاملا وعدد المؤسسات من ٢٧٢ الى ٣٦٠ مؤسسة اما رؤوس الاموال المستثمرة فارتفعت من ٧٧ الى ٨٥ مليون ليرة لبنانية ٠

ناعة المعدنية الاساسية :

الدور الانتاجي :

ناعة الحديد والصلب و ناعة الالومينيوم

التي تقتصر على تحويل الالومينيوم المستورد

الى منتجات وأوازم متعددة .

لم تتطور هذه الصناعة تطورا ملحوظا بالمقارنة مع الصناعات اللبنانية .

وقد يكون السبب في ذلك هو ان لبنان لا يملك الثروة المعدنية الباطنية الغنية ،

مما يجعل عملية التنقيب عن المعادن قليلة ومحدودة .

ناعة الاجهزة والالات غير الكهربائية :

ان المتداول تطور الصناعة اللبنانية يبين ان هذه الصناعة قد

تطورت في الفترة الاخيرة بشكل ملحوظ وذلك بتصديرها الى البلدان

العربية وبعض بلدان الشرق الاوسط .

ناعة الاجهزة الكهربائية :

الدور الانتاجي :

ناعة الماينات الكهربائية والاجهزة والمعدات

الاخرى ، تركيب اجهزة الراديو والتلفزيون

وبقية الاجهزة الكهربائية من بطاريات ولمبات

وتيون وكذلك صناعة المصاعد

والاجهزة وتكييف الهواء وغيرها من الالات الكهربائية .

تطورت هذه الصناعة في السنوات الاخيرة بشكل ملحوظ فارتفع

عدد عمالها من ٢٢٢ الى ٤٣٨ عاملا وعدد المؤسسات من ٣٦ الى ٦٢ مؤسسة

اما رؤوس الاموال المستثمرة فقد ارتفعت من ١٠ الى ٢١،٥ مليون ليرة لبنانية .

انتاجها الكثير بلاد العالم والاسواق العربية .

ناعة معدات النقل :

النشاط الانتاجي :

ناعة ياكل السيارات ، العض الصورة الا ليات
السطح من مراتب راعية ب اوية ، ناعة تاكل السيارات ،
براويج البنزين والماء وغيرها .

عانت هذه الناعة من رلة نمو كبيرة ، ارتفع عدد عاليها من ٢٨٨٧
الى ٣٦٠٠ عامل بين سنة ١٩٦٥ و ١٩٧٠ وعدد المؤسسات من ٧٢ الى ٨٤
مؤسسة ، اما رؤوس الاموال المستثمرة ارتفعت من ١٦ الى ٥٠،٥ مليون ليرة
لبنانية . ان هذه الوتيرة التصيرية تبشر بان هذه الناعة تملك الامكانيات
للتطور من اجل الاستجابة للتصدير الى البلدان العربية

ان بقية الناعات الواردة في الجدول رقم (١٦) ناته من الملاحظ
انها ، ايضا ، قد ازدادت تطورا سواء في عدد عاليها او مؤسساتها
او في رؤوس الاموال المستثمرة فيها .

هذه هي الانواع الرائدة للناعة اللبنانية وميادينها الداخلة في
السنوات الاخيرة . بالرغم من انه قد حال بعض التأخر في بعض الفروع الصناعية
لنه من الملاحظ ان العامل العام لتطور الناعة ناع باتجاه النمو والتوسع
وبالاخص في مجال الناعات التي اتجهت نحو التصدير الى البلدان العربية .

ان الموارد الطبيعية تلعب دورا مهما في تحديد التركيب الميداني
للناعة اللبنانية . لكن ذلك لا يعني مطلقا انه لا يمكن تطوير تلك الفروع
التي تفتقر مواد اولية غير متوفرة في البلد (كالناعة البتروكيماوية مثلا) . ان
تطور الفروع الناعية العاملة في لبنان ممكن بالرغم من محدودية الموارد الطبيعية
ان هذه الامكانية تعتبر ضرورة للتكامل الاقتصادي وبالاخص الصناعي للبنان مع
البلدان العربية ، التي تشكل اسواقها ، السوق الاساسي والطبيعي لتصريف
جميع المنتوجات اللبنانية . وهذا ما سنعالجه بالتفصيل في الجزء الثاني من هذه
الدراسة .

انتهى الجزء الاول

تطور الصناعة اللبنانية بحيادينها الداخلة رقم (١٦)

الصناعة	عدد العمال ١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
١ المنتاج	٢١٠٧	٢٢٠٥	١١٠٤	١١١٤	١٠٥٢	١٢٥٨
٢ المواد الغذائية	١٠٦٨٦	١٠٤٨٧	١٠٨٧١	١١٥١٢	١٢٠٧٦	١٤٣٨٣
٣ المشروبات	١٦٢٨	١٨٦٤	١١٤٠	١٠٧٠	٢١٨٦	٢٢٨٤
٤ التبغ		٣٨٤٠	٣٠٨٣	٣٠٥٠	٣٠٢٠	٣٠٥٠
٥ النسيج	٤٨٤٠	٦٠٥٥	٦١٥٣	٧٨٨٥	٩٣٧٧	١٠٣١٤
٦ الالبسة والمطبوعات	٣٣٤٤	٣٦٤٦	٣٨٤٣	٤٤٠٦	٤٧١٥	٥١٩٥
٧ المفروشات	٥٠٨٤	٥١٣٧	٤٧٣٠	٥٣٥٦	٤٨٦٥	٥٣٨٤
٨ الخشب والفلين	١٣٧٦	١٧٨٥	١٦٨٧	٢٠٠٦	٢٠٤٣	٢٢٤٧
٩ المصنوعات الورق	٤٦٤	٥٨٤	٦٦٢	٦٢١	١٠٨٠	١١٥٠
١٠ الدباغة	٣٥٢٥	٣٦٣٣	٣١٨٠	٣٤٠٨	٣٥٠٥	٣٨٥٥
١١ المطاط	٢٦٦	٢٦٦	٢٨٢	٤٤١	٣٦١	٤٠٥
١٢ المواد الكيماوية	١٤٨١	١٨٢٥	٢٢٢٤	٢٣١٧	٢٢٤٢	٢٤٧٥
١٣ البترول والفحم	٧١٤	٧١٧	٧١٦	٧٠٨	٨٢٢	١٠٣
١٤ المواد المنجمية غير المعدنية .	٧٣٥٦	٦٦٨٠	٦١٢٠	٥٤٨٠	٤٧٠٧	٥١٧٧
١٥ منتوجات معدنية	٤٤٢١	٤١٦٠	٤٤١٣	٤١٤٢	٤٥٠٧	٤٦٥٧
١٦ الحديد	١٣٤٨	١١٤٨	٦٦٨	١٢٥١	١٣٨٦	١٤٢٧
١٧ المعدنية الاساسية	٦١٧	٦٣٤	٧٣٦	٧٢٠	٦٦١	٧٠٥
١٨ الاجهزة والالات غير الكهربائية .	٤٦٧	٤٨٥	٦٤٦	٦٤٣	٧٠٦	٧٨١
١٩ اجهزة كهربائية	٣٢٢	٥٢٨	٥٥٦	٦٣٣	١٠١٧	١٤٣٨
٢٠ معدات النقل	٢٨٨٧	٢٩٠٣	٣٤٠٠	٣٤٩٧	٣٤٥٨	٣٦٠٥
٢١ صناعات مختلفة	١٤٥٣٧	١٤٣٤	١٤٦٣	١٦٦٩	١٦١٢	١٨٢٦
٢٢ كهرباء وغاز	٥٨٢	١٨٥	٢٢٣	٧٤٠	٨٦٢	١٠١٤
٢٣ صناعة التبريد	٢٨٢	٣٤١	١٨٠	٤٢٦	٣٣٥	٤٢٤
٢٤ أفلام سينمائية	٢٥٣	٢٧٦	٢٩٧	٤٢٤	٢٨٤	٥٢٢
٢٥ خدمات صناعية مختلفة	١٦٢١	١٧٦٤	١٨٦٧	٢٠٦٥	٢٠٦٥	٢٢١١
المجموع :	٦٠٤٧٦	٦٣٢٠٧	٦١٦٨١	٦٦٧٨٤	٧١٠٣٨	٧٨١٠٣

تطور الصناعة اللبنانية بين التعدادين الثالث والرابع (١٢)

الصناعة	عدد المؤسسات					
	١٩٦٥	١٩٦١	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٧٦	١٩٧٠
١	٣٣٦	٣٣٢	٣١٨	٣١٨	٣١٠	٣٤٠
٢	٢٣٥٦	٢٤١٣	١٥٠٦	٢٤١٦	٢٤٧١	٢٧١٨
٣	١٥٦	١٠٤	١٥١	١٥٠	١٥٦	١٦٧
٤	١	١	١	١	١	١
٥	٢٤٢	٢٦٥	٢٦٢	٢٠٦	٢٣١	٢٦٤
٦	٢٥٠	٢٧٧	٢٨٢	٢٣٠	٢٦٠	٢٦٦
٧	٣٦٥	٣٦٥	٤٠٤	٤٦٨	٤٩١	٥٤٠
٨	١٢٧	١٢٧	١٢٦	١٢١	١١٠	٢٠١
٩	٤٦	٦١	٥٢	٥٦	٦٦	٧٥
١٠	٢٢٦	٢٨٧	٢٦٠	٢٦٠	٢٦٨	٣٥٠
١١	٢٥	٢٤	٢٥	٢٥	٢٤	٣٤
١٢	٢٠٤	١٠٧	١٠٤	٢٢٧	٢٤٣	٢٦٠
١٣	٣٠	٣٥	٣٠	٣٥	٤٠	٤٥
١٤	٦٨٧	٦٨٣	٧٠٧	٦٦٠	٦١٠	٦٥٠
١٥	٢٧٦	٢٨٣	٢٠٤	٢٧٤	٢٦٠	٣١٠
١٦	١١٠	١١١	١٠٨	١١٥	١٢٦	١٣٩
١٧	١٠	٦	١٠	٦	٨	٦
١٨	٨٠	٧٢	١٠٢	١٠٥	١١٦	١٢٧
١٩	٣٦	٤٤	٤٧	٤٥	٥٨	٦٧
٢٠	٧٢	٧٤	٧٠	٧٣	٧٦	٨٤
٢١	١٠٢٦	١٤٨	١٦٢	١٧٦	١٦٨	٢٢٥
٢٢	٥	٥	٥	٨	٨	١٠
٢٣	٣٧	٣٨	٣٨	٣٦	٣٦	٣٨
٢٤	١٥	١٦	١٥	٢١	٢٦	٣٥
٢٥	٢٧٦	٢٦٨	٢٨٨	٣٤٥	٣٤١	٣١٥
المجموع :	٦١٣٨	٦٣١١	٦٥٧٩	٦٦٦١	٦٧٠٧	٧٤٧٨

جدول رقم (١٦) تابع

تطور الصناعة اللبنانية بمختلف فروعها الرئيسية

رؤوس الاموال المستثمرة بملايين الليرات

الصناعة	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
١	٨،١٨٦	٧،٦٦٦	٤،٦٧٠	٤،٨١٢	٤،٨٦٤	٥،٧٦٣
٢	١٣٠،٠٠٠	١٣٧،٢١٦	١٠٥،٠٦٢	١٠٥،٠٦٢	١٧٨،٢١٠	١٩٦،٠٣٠
٣	٣١،٠٠٠	٣٤،١٨٦	٣٢،١٠٤	٣٥،٧٦١	٣٧،٠٣٧	٤٠،٧٦٧
٤		٤٨،٣٥٧	٤٨،٣٥٧		١،٣٧٥	١،٣٧٥
٥	٧٤،٠٠٠	٦٦،٤٠٤	٩٦،٣٥٥	١٣٤،٤٨٠	١٠٥،٧١٦	١١٥،٨٦٦
٦	٢١،٠٠٠	٢١،٦١٧	٢٤،٢٠٣	٢١،٦٢٧	٣١،٦٣٣	٣٤،٩٠٥
٧	٤٧،٠٠٠	٤٦،٥٦٦	٤٢،٢٤٧	٤٢،٠٠٤	٤٢،١٠٣	٤٨،٢٠٥
٨	١٣،٠٠٠	١٥،٦٢٠	٢٠،١٦٦	٢١،٥٧٣	٢١،٩٤٤	٢٤،٣١٤
٩	٩،٠٠٠	١٦،٤٧٨	١٨،٦١٠	٢٢،٣٢٥	٢٤،٢٨٦	٢٦،٣١٤
١٠	٤٦،٠٠٠	٥١،١٦٥	٨٠،٧٤٢	٤٦،٧٢٢	٤٧،٧٦٥	٥٢،٥١٨
١١	٤،٠٠٠	٥،١٣٢	٥،٢٢٨	٨،٥٠٦	٤،٦٧٢	٥،٠٧٢
١٢	٢٧،٠٠٠	٥٠،٦١٦	٥٢،٠٥٢	٦١،٠١١	٨٣،٠٨١	١١،٨١٧
١٣	٧٣،٠٨٢	٧٣،٦٥٠	٧٣،٨٠٨	٧٣،٨٧٧	٤٠،٤٥٩	٤٤،٦٣٤
١٤	١١٣،٠٠٠	١٢٢،٨٨٣	١٠٤،٠١٧	١٥٢،٢٢٥	١٥٠،٢٤٥	١٦٥،٤٤١
١٥	٧٢،٠٠٠	٥١،٠٨٩	٦٠،٢٤٢	٧١،٢٠٧	٧٦،١٠٩	٨٤،٧٧٥
١٦	١٤،٠٠٠	١٤،٦٨٣	١١،٣١٢	١٣،٣٧٧	١٤،٤٤٢	١٥،٩١٣
١٧	٢٧،٥٧٢	٢٧،٥١٦	٢٢،٠١٤	٢٧،١٤٨	٢٧،٤١٣	٣٠،٢١٥
١٨	٨،٣٠٢	٨،٣٤٠	٩،٦١٧	٩،٤٨٦	٩،٩٣٣	٧٠،٧٠٠
١٩	١٠،٠٠٠	١٢،٧٨٦	١٥،١٨٥	١٥،٣٧٥	١٦،٤٧٧	٢١،٤٣٤
٢٠	١٦،٢٨٢	٤٦،٤٣٥	٤٦،٢٣٣	٥١،٨٤٣	٧٢،٣٠١	٨٠،٦١٣
٢١	٢٥٣،٠٠٠	٢٢،٧٦٤	٢٦،٢١٨	٢٧،٣٧٥	٢٧،٧٧١	٣٠،٥٦٦
٢٢	٢٥،٨٠٠	٣،٤٤٥	٦،٣٢٥	٢٥،٠٨٠	٢٦،٣٩٠	٢٩،١١٤
٢٣	٢٥،٤٦٣	٢٢،١٤٢	١٤،٦٧٤	٣٦،١٧٦	٣٣،٨٢٣	٣٧،٥٠١
٢٤	١٣،٧٢٢	١٣،١١٦	١١،٣٦٢	١١،٨٦٠	١٤،٩٨٥	١٦،٣٢٤
٢٥	١٣،٥٧١	١٣،٧٢٦	١٤،٧٠٠	١٧،٧٧٥	٢١،٧٥٢	٢٤،٢١٦
المجموع :	٨٦١،٦٠٦	٦٨٦،٩٢١	١،٠٣٦،٠١٥	١،٠٩٤،٥١٠	١،٠٨٥،٤٨٢	١،٢٢٤،٣١٤

المراجـــــــع :

أ ـ العربيـــــة :

١ ـ التقرير الاقتصادي العربي ـ لعدة سنوات

٢ ـ صناعة الورق في الدول العربية ـ مركز التنمية الصناعية للدول العربية ـ القاهرة ١٩٧٠

٣ ـ صناعة البتروكيماويات في الدول العربية ـ مركز التنمية الصناعية للدول العربية ـ القاهرة ١٩٧٠

٤ ـ المجموعة الاحصائية اللبنانية ـ ١٩٦٥ ـ ١٩٧٢

٥ ـ الموارد المالية والانماء في لبنان ـ ندوة الدراسات الانمائية بيروت ١٩٦٩

٦ ـ الدولة والانماء في لبنان ـ ندوة الدراسات الانمائية بيروت ١٩٦٦

٧ ـ الحسابات الوطنية ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦ ـ مديرية الاحصاء المركزي

٨ ـ ميزان المدفوعات اللبناني ١٩٦٠ ـ ١٩٦٩ مديرية الاحصاء المركزي

٩ ـ التعداد الصناعي في لبنان ١٩٥٤ ـ وزارة الاقتصاد الوطني

١٠ ـ التعداد الصناعي في لبنان ١٩٦٤ ـ مديرية الاحصاء المركزي

١١ ـ صناعة الاسمدة الكيماوية في الدول العربية ـ مركز التنمية الصناعية للدول العربية القاهرة ١٩٧٠

١٢ ـ الانماء والتصنيع في لبنان ـ ندوة الدراسات الانمائية ، بيروت ١٩٦٨ .

١٣ ـ خطة التنمية الخماسية للسنوات ١٩٧٢ ـ ١٩٧٧

١٠ ـ وزارة التصميم العـــام

١٤ ـ تقرير عن دراسة للصناعات الصغيرة في لبنان ـ المعهد الصناعي بيروت ١٩٦١

١٥ ـ تقرير عن دراسة لصناعة الغزل والنسيج القطني في لبنـــان ـ المعهد الصناعي بيروت ١٩٦١

١٦ — تقارير مجلس التصميم العام عن اعماله لعدة سنوات
١٧ — تقارير البنك المركزي لعدة سنوات
١٨ — دليل الاستثمار الصناعي • الجمهورية اللبنانية • مركز التنمية الصناعية للدول العربية — القاهرة ١٩٧٠
١٩ — تقرير عن التنمية الصناعية في الجمهورية اللبنانية — من ثلاثة اجزاء مركز التنمية الصناعية للدول العربية — القاهرة تدرين الثاني ١٩٧٢
٢٠ — الدكتور عاصم عبدالله والدكتور سمير خلاط — تطور القطاع الصناعي في لبنان — مكتب التنمية الصناعية — بيروت ١٩٦٨
٢١ — الدكتور خالد الشاعر — القطاع الصناعي وتطور الاقتصاد اللبناني على المدى الطويل — بيروت ١٩٦٧
٢٢ — الدكتور انيس بدر • التطور الصناعي في لبنان • بيروت ١٩٥٢
٢٣ — بارون ابجي • الال البابا • احمد سنيتيه • الملف الاساسي لاوضاع الصناعة اللبنانية وآفاق تطورها • وزارة التصميم العام بيروت ١٩٧١
٢٤ — الاسكندر نجيب • التطور الاقتصادي في لبنان • بيروت ١٩٤٨
٢٥ — بارون ابجي • القطاع الصناعي • وضعه آفاق تطوره وسياسة الدولة تجاهه • بيروت ١٩٧١
٢٦ — الدكتور غسان قاندوه — الصناعات البتروكيماوية وامكانية انشائها في لبنان • وزارة التصميم العام • بيروت ١٩٧٠
٢٧ — الدكتور الال الجرجس • السوق العربية المشتركة • بيروت ١٩٧١
٢٨ — الدكتور يوسف صايغ والدكتور محمد عبدالله • نظرة ثانية في الاقتصاد اللبناني — بيروت ١٩٦٦
٢٩ — الدكتور مصطفى النمولي — نحو غد افضل للصناعة اللبنانية — بيروت ١٩٦٨
٣٠ — الدكتور مصطفى النمولي — لبنان والسوق العربية المشتركة — بيروت ١٩٦٨
٣١ — الدكتور مصطفى النمولي — البلاد العربية والاتفاقات العامة للتعريفات والتجارة (الجات) بيروت ١٩٦٦
٣٢ — الدكتور نقولا سركيس — تنمية البترول في لبنان — بيروت ١٩٧٠
٣٣ — احمد سنيتيه — تقرير عن صناعة البلاستيك في لبنان بيروت ١٩٧٠
٣٤ — جريدة النهار — الملحق الانمائي والاقتصادي • لعدة سنوات

ب - الفرنسيـــــــة

1 - Besoins et Possibilités de Developpement du Liban
Tom 1-3, Ministère du Plan, Beyrouth, 1960 -1961.

2- Propositions d'action Generales pour l'Elaboration du Plan
Schema Orientation Industriele, Ministère du Plan 1962.

3- Possibilités d'investissement Industriel au Liban .Ministère
du Plan 1970.

4- "Le Commerce du Levant" Special Industrie, 1967,1968,1969,
1970 , 1971 , 1972 .

5- GUNNAR MYRDAL - ASIAN DRAMA
VOLUME 1-3, NEW-YORK 1968.

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام